مجلـــة العلـــوم التربـــوية والدراســـات الإنســـانيـــة
ISSN: 2709-0302 (online)
Humanities and Educational Sciences Journal
ISSN: 2617-5908 (print)

أثر استثمارات القطاع الخاص على التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2022)(*)

أ.د/ يحيى عبدالغفار حسان
أستاذ الاقتصاد، قسم الاقتصاد
كلية العلوم الإدارية، جامعة تعز
Yahya.ghaffar@taiz.edu.ye

الباحث/ عبدالعزيز ياسين عبدالله
باحث في قسم الاقتصاد
كلية العلوم الإدارية، جامعة تعز
alyousefiabdulaziz@gmail.com

*) تاريخ تسليم البحث 20/7/2025 تاريخ قبوله للنشر 3/11/2025
*) موقع المجلة: http://hesj.org/ojs/index.php/hesj/index

أثر استثمارات القطاع الخاص على التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2022)

أ.د/ يحيى عبدالغفار حسان
أستاذ الاقتصاد بقسم الاقتصاد
كلية العلوم الإدارية، جامعة تعز

الباحث/ عبدالعزيز ياسين عبدالله
باحث في قسم الاقتصاد
كلية العلوم الإدارية، جامعة تعز

الملخص

هدفت الدراسة إلى قياس أثر استثمارات القطاع الخاص على التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية خلال الفترة (1990-2022)، والكشف عن الوضع الراهن للنشاط الاقتصادي خلال الفترة (2014-2022)، واعتمدت الدراسة في بناء النموذج القياسي على التكامل المشترك باستخدام منهج Bound Test، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج الهامة تمثل أهمها:

1- ألحقت الأحداث والصراعات التي شهدتها الجمهورية اليمنية أضرار وخسائر جسيمة بالنشاط الاقتصادي عمومًا وبالقطاع الخاص على وجه الخصوص.

2- يساهم القطاع الخاص بنسب منخفضة في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وكذا ناتج القطاعات غير النفطية.

3- ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص في مستوى التشغيل للبلد، وتدني مساهمته في الصادرات.

4- تؤثر استثمارات القطاع الخاص تأثيرًا إيجابيًا على التنمية الاقتصادية.

5- يؤثر سعر الصرف تأثيرًا سلبيًا ومعنويًا على التنمية الاقتصادية.

6- تؤثر معدلات التضخم تأثيرًا سلبيًا ومعنويًا على التنمية الاقتصادية.

أوصت الدراسة أنه يجب على راسمي السياسات ومتخذي القرارات بالسعي الجاد لتحقيق التنمية الاقتصادية وتنمية استثمارات القطاع الخاص، وإيقاف تدهور قيمة الريال اليمني، وكبح معدلات التضخم في الاقتصاد.

الكلمات المفتاحية: استثمارات القطاع الخاص، التنمية الاقتصادية، سعر الصرف، معدل التضخم، الصادرات.

The Impact of Private Sector Investments on Economic Development in the Republic of Yemen An Econometric Analysis During the Period (1990-2022)

Prof. Dr. Yahya Abdulghaffar Hassan
Professor of Economics, Department of Economics
Faculty of Administrative Sciences, Taiz University

Abdulaziz Yaseen Abdullah
Researcher, Department of Economics
Faculty of Administrative Sciences, Taiz University

Abstract

This study aims to empirically assess the impact of private sector investments on economic development in the Republic of Yemen over the period (1990-2022), while also examining the current state of economic activity during the period (2014-2022). The econometric model was constructed based on cointegration techniques, applying the Bound Test approach. The findings of the study reveal several critical insights, the most salient of which are:

1- The events and conflicts experienced in the Republic of Yemen have inflicted substantial damage and heavy losses on economic activity in general, and on the private sector in particular.
2- The private sector contributes marginally to real Gross Domestic Product (GDP) and to the output of non-oil sectors.
3- While the private sector plays a significant role in generating employment, its contribution to exports remains limited.
4- Private sector investments exert a positive and statistically significant impact on economic development.
5- The exchange rate exerts a negative and statistically significant effect on economic development.
6- Inflation rates exert a negative and statistically significant effect on economic development.

The study recommends that policymakers and decision-makers undertake serious efforts to foster economic development, enhance private sector investment, halt the depreciation of the Yemeni Riyal, and curb inflationary pressures in the economy.

Keywords: Private sector investments, economic development, exchange rate, inflation, exports.

مقدمة الدراسة:

يحظى القطاع الخاص باهتمام كبير من قبل كافة الدول لاسيما الدول النامية منها، لما يلعبه من دورًا هامًا في النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية، لما يمتلكه من إمكانيات وقدرات على رفع معدلات النمو الاقتصادي، زيادة الإنتاج المحلي وتوفير فرص عمل، وزيادة مستويات دخول الأفراد، وتحسين مستوياتهم المعيشة، وتخفيض مستويات البطالة والفقر .... الخ، ومع ذلك فإن إسهامات القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية لكثير من الدول النامية لا تزل متدنية، ودوره في النشاط الاقتصادي لتلك الدول لا تزل ضعيًف.

إن دراسة الوضع الراهن للقطاع الخاص في الجمهورية اليمنية والتعرف على دوره في النشاط الاقتصادي وقياس أثر استثماراته على التنمية الاقتصادية خلال الفترة (1990-2022)، تُعد خطوَة هامة للخروج بنتائج وتوصيات ستساعد متخذي القرار على دفع عجلة التنمية الاقتصادية للبلد، ذلك أن تحقيق التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية أصبح مطلبًا ضروريًا ومن الأولويات لا سيما في ظل التحديات الحالية التي تواجهها اليمن.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة بعدم قدرة القطاع العام في الجمهورية اليمنية على تحقيق التنمية الاقتصادية إلى جانب ارتفاع معدلات البطالة والفقر، وتدنى مستويات دخل الفرد، وانخفاض حجم الصادرات، وتدهور القطاعات الاقتصادية.....الخ، وبالنظر إلى تقارير البنك الدُولي فإن نسبة البطالة من إجمالي القُوَى العاملة بلغت في عام (2022) حوالي (18%)، كما بلغت نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر أكثر من (70%) (الشيباني، 2022، ص240)، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب التي من أهمها تدني إسهامات القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، لذا فإن هذه الدراسة تطرح مشكلتها في السؤال الرئيس التالي:

– ما مدى تأثير القطاع الخاص على التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية خلال الفترة (1990-2022)؟

ويتفرع عن ذلك الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما الوضع الراهن للنشاط الاقتصادي في الجمهورية اليمنية؟

2- ما واقع القطاع الخاص اليمني؟ وما مدى إسهاماته في النشاط الاقتصادي في الجمهورية اليمنية؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في النقاط التالية:

1- قياس أثر استثمارات القطاع الخاص على التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية.

2- الكشف عن الوضع الراهن للنشاط الاقتصادي في الجمهورية اليمنية.

3- تحليل واقع القطاع الخاص وإسهامات في النشاط الاقتصادي للجمهورية اليمنية.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في كونها 5 من الموضوعات الهامة والجديدة التي يتم فيها قياس أثر القطاع الخاص على التنمية الاقتصادية وخصوصًا في ظل الأوضاع الراهنة، ذلك لأن تحقيق التنمية الاقتصادية أصبح مطلبًا ضروريًا ومن الأولويات التي ستساهم في علاج المشكلات التي تعانيها اليمن في الوقت الحالي، كما تكمن أهمية الدراسة

في كونها دراسة تحاول ابراز أهمية القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في اليمن لاسيما مع تعزيز دور السوق منذ تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري في منتصف تسعينات القرن الماضي وإعادة صياغة دور الدولة في المشاركة الاقتصادية.

حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة على الحدود الآتية:

الحدود الموضوعية: أثر استثمارات القطاع الخاص على التنمية الاقتصادية.

الحدود المكانية: الجمهورية اليمنية.

الحدود الزمانية: الفترة الزمنية (1990-2022).

الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات أثر الاستثمار على التنمية الاقتصادية في العديد من الدولة النامية، وفيما يلي عرض لبعض تلك الدراسات:

1- هدفت دراسة (خشني، 2018) إلى قياس أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي لمجموعة من الدول النامية خلال الفترة (1970-2014)، استخدمت الدراسة بيانات panel data لعينة مكونة من (27) دولة نامية ومنها الجزائر، لقياس أثر معدل الاستثمار (ممثلًا بنسبة إجمالي تكوين رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) على النمو الاقتصادي، توصلت الدراسة إلى وجود أثر موجب وذو دلالة إحصائية عالية لمعدل الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة بعينة الدول النامية، كما بينت النتائج أن هناك أثرًا إيجابيًا لكل من رأس المال البشري ومعدل الانفتاح التجاري على معدل النمو الاقتصادي، وقد سجل معدل الاستثمار أكبر مساهمة في النمو عند إضافة متغير الانفتاح التجاري.

2- هدف دراسة (بوعلامة، 2021) إلى تحليل تأثير الاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الخاص يؤثر تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل فقط، حيث أظهرت وجود عَلاقة سببية من اتجاه واحد من الاستثمار الخاص إلى النمو الاقتصادي، كما توصلت إلى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر كان أكثر فعالية من الاستثمار المحلي.

3- هدفت دراسة (Faruque, 2021) إلى قياس أثر كل من الاستثمار العام والاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي في بلدان نامية، باستخدام بيانات مقطعية panel data من (39) دولة خلال الفترة (1990-2019)، توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الخاص له دور إيجابي مهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي بجانب عوامل أخرى مثل استهلاك الحكومة وتكوين رأس المال والنمو السكاني، ولكن أثر الاستثمار العام كان أقوى من الاستثمار الخاص في كثير من الدول.

4- هدفت دراسة (Smith, Johnson, 2022) إلى مقارنة تأثير الاستثمار العام والخاص على النمو الاقتصادي في (50) دولة نامية، استخدمت الدراسة بيانات panel data خلال الفترة (1990-

2020)، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للاستثمارين العام والخاص على النمو الاقتصادي، وأظهرت تفوق تأثير الاستثمار الخاص على الاستثمار العام في تحقيق النمو الاقتصادي بنسبة (40%)، كما توصلت إلى أن تأثير الاستثمار على النمو يختلف حسب مستوى التنمية الاقتصادية في الدولة.

5- هدفت دراسة (بودلة، وقريش، 2023) إلى تحليل طبيعة العَلاقة بين الاستثمار العام والخاص وتأثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2004-2021)، اعتمدت الدراسة على منهجية التكامل المشترك لتحليل بيانات السلاسل الزمنية، وتوصلت الدراسة إلى وجود عَلاقة تكاملية وسببية أحادية الاتجاه من الاستثمار العام إلى الاستثمار الخاص، مما يؤكد فرضية أن الاستثمار العام يشجع ويدعم نمو الاستثمار الخاص، كما أظهرت النتائج أن الإنفاق الاستثماري الخاص يساهم بنسبة أكبر من الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي.

6- هدفت دراسة (Abdel-Kader, & DeLong, 2023) إلى تحليل الأثر النسبي للاستثمار الخاص والعام على النمو الاقتصادي في (128) اقتصادًا ناشئًا ونامِيًا، استخدمت الدراسة بيانات panel data خلال الفترة (1980-2021)، توصلت الدراسة إلى تفوق الأثر النسبي للاستثمار العام والاستثمار الخاص في دفع النمو الاقتصادي، حيث يحفز الاستثمار العام الاستهلاك والاستثمار الخاص.

7- هدفت دراسة (الزهراني، 2024) إلى تحليل تأثير الاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي في (15) دولة عربية، استخدمت الدراسة منهجية تحليل الانحدار لبيانات panel data خلال الفترة (2013-2022)، وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة الاستثمار الخاص بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.9%)، مع وجود فروق معنوية بين الدول ذات البنية التحتية المتطورة والدول ذات البنية التحتية الضعيفة.

8- هدفت دراسة (Williams, 2024) إلى اختبار العَلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين الاستثمار الخاص والتنمية الاقتصادية عبر مجموعة دول نامية خلال الفترة (1980-2022)، واستخدمت الدراسة طرق CS-ARDL، وAMG، وCCEMG لمواجهة التحيزات والانحدار المتغاير، وتوصلت الدراسة إلى وجود عَلاقة موجبة (طردية) طويلة الأجل بين الاستثمار الخاص والتنمية الاقتصادية، كما توصلت الدراسة إلى تباين الأثر قصير الأجل للاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية، فقد يعتمد الأثر على الظروف الاقتصادية والمؤسسية.

9- أجرت دراسة (الفهيدي، 2024) تحليلًا مقارنًا لأثر الاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2000-2023)، واستخدمت الدراسة بيانات panel data، توصلت الدراسة إلى تفاوت تأثير الاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي بين دول الخليج، ويكون التأثير أكبر في حال وجود الاستقرار السياسي، وجودة المؤسسات، والبنية التحتية.

10- هدفت دراسة (Muyambiri, 2025) إلى قياس أثر الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشرة (FDI) على النمو الاقتصادي في جنوب أفريقيا، مع تحليل للأثار المتبادلة بين دخول وخروج الاستثمار الأجنبي، توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي لهما أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، وأن خروج الاستثمار الأجنبي يقلّل من هذا الأثر، خاصة في فترات عدم الاستقرار الاقتصادي.

فرضيات الدراسة:

1- تعرض النشاط الاقتصادي عمومًا والقطاع الخاص على وجه الخصوص للعديد من الأزمات خلال الفترة (2014-2022) ألحقت بهم أضرار وخسائر كبيرة.

2- يساهم القطاع الخاص اليمني بشكل فعال في النشاط الاقتصادي يؤثر ذلك القطاع تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي التحليلي، والكمي القياسي؛ حيث استخدمت المنهج التحليلي في تحليل واقع القطاع الخاص وتطوره عبر الزمن، بينما استخدم المنهج القياسي في بناء نموذج قياسي يوضح أثر استثمارات القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية خلال الفترة (1990-2022)، باستخدام منهج Bound Test في ظل التكامل المشترك، وذلك للخروج بنتائج سليمة وغير مضللة يُمكن الاعتماد عليها لاسيما في حالة ما إذا كان حجم العينة (عدد المشاهدات) صغيرًا (Belloumi, 2014, p279).

خُطة الدراسة: لتحقيق الأهداف قسمت الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسة:

- **المحور الأول:** الوضع الراهن للنشاط الاقتصادي في الجمهورية اليمنية
- **المحور الثاني:** دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي للجمهورية اليمنية
- **المحور الثالث:** التحليل القياسي لأثر استثمار القطاع الخاص على التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية

المحور الأول: الوضع الراهن للنشاط الاقتصادي في الجمهورية اليمنية

دخلت الجمهورية اليمنية في نهاية العام (2014) أزمة سياسية تحولت في مارس (2015) إلى حرب أهلية، وتعرض على إثرها الاقتصاد عمومًا والقطاع الخاص على وجه الخصوص لأضرار جسيمة، وزادت في ظل التوقف الكامل للبرامج الاستثمارية والتنموية، إلى جانب هروب جزء كبير من رأس المال المحلي للخارج بحثًا عن دول أخرى آمنة، ويمكن التطرق لأهم تلك الأضرار في النقاط التالية (كتاب الإحصاء السنوي، الأعداد 2014-2022):

1- قدرت الخسائر الاقتصادية التراكمية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (2014-2022) بحوالي (1348) مليار ريال بمتوسط سنوي سالب يقدر بحوالي (-149.7) مليار ريال، وبمتوسط سنوي سالب يقدر بحوالي (-7.8%)، كما وصل التراجع التراكمي لناتج القطاعات غير النفطية إلى قرابة (63%)، أي بنسبة تراجع سنوي تقدر بحوالي (-7%)، ولما كان متوسط مساهمة القطاع الخاص خلال الفترة المعنية ما نسبته (70.5%) من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ونحو (73.3%) من ناتج القطاعات غير النفطية، فقد بلغت الخسائر التراكمية في إجمالي ناتج ذلك القطاع حوالي (729.8) مليار ريال، أي تراجع ناتج ذلك القطاع بما نسبته (58%)، وبمتوسط سنوي سالب يقدر بحوالي (-6.4%) خلال الفترة المعنية.

2- تعدت الخسائر التي لحقت بالاقتصاد اليمني خلال الفترة (2014-2022) ما يزيد عن حوالي (135) مليار دولار، وتجاوزت خسائر القطاع الخاص نحو (80) مليار دولار (الشيباني، 2022، ص229-234).

3- على مستوى قطاع التجارة الخارجية أسهمت تداعيات الحرب في مغادرة شركات النفط والغاز الأجنبية من اليمن، وزيادة القيود والعراقيل المفروضة على الحركة التجارية وتصدير السلع والخدمات اليمنية، وتعرض البنى التحتية الداعمة للتجارة للتدمير والتوقف الجزئي أو الكلي، وتأخر دخول وتخليص السفن والشحنات الواردة، وشحه النقد الأجنبي اللازم لتغطية تكاليف الواردات، فضلًا عن تراجع القدرة الشرائية والاستهلاكية والإنتاجية للمواطنين، فقد أدى كل ذلك إلى انخفاض كمية وقيمة الصادرات، حيث تراجعت قيمة الصادرات بمعدل (92%) خلال الفترة (2014-2022)، نتيجة تراجع إنتاج وتصدير النفط ليصل إلى حوالي (36) ألف برميل في المتوسط للفترة المعنية، وبذلك تجاوزت الخسائر الاقتصادية التراكمية لإجمالي الصادرات حوالي (2408) مليار ريال، وحوالي (400) مليار ريال في صادرات القطاع الخاص (الشيباني، مرجع سابق، ص259-310).

4- يُعد القطاع الخدمي أكبر القطاعات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، وذلك لاحتوائه على أكثر الأنشطة بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، وبذلك فقد بلغت الخسائر الاقتصادية التراكمية في إجمالي ناتج هذا القطاع خلال الفترة (2014-2022) حوالي (642) مليار ريال، بمتوسط سنوي يقدر بحوالي (71) مليار ريال، أي بنسبة تراجع سنوي تقدر بحوالي (-7%)، ويُولد القطاع الخاص خلال الفترة (2014-2022) حوالي (81%) من القيمة المضافة للقطاع الخدمي، ولذلك بلغت الخسائر الاقتصادية التراكمية في القطاع الخدمي الخاص حوالي (478) مليار ريال، بمتوسط يقدر بحوالي (53) مليار ريال سنويًا، أي بواقع (-58%)، أي بنسبة تراجع سنوي تقدر بحوالي (-6.5%)، ومع تعرض القطاع الخدمي لخسائر كبيرة تباينت الخسائر في الأنشطة المكونة لهذا القطاع خلال الفترة (2014-2022) كالتالي:

أ- قدرت الخسائر التراكمية في إجمالي نشاط تجارة الجملة والتجزئة بحوالي (167) مليار ريال، بمتوسط يقدر بحوالي (19) مليار ريال سنويًا، ويُولد القطاع الخاص خلال الفترة (2014-2022) حوالي (92.7%) من القيمة المضافة لنشاط تجارة الجملة والتجزئة، وقد بلغت الخسائر التراكمية في نشاط تجارة الجملة والتجزئة الخاص حوالي (156) مليار ريال، بمتوسط يقدر بحوالي (17) مليار ريال سنويًا، أي ما نسبته (92.7%) من إجمالي خسائر نشاط تجارة الجملة والتجزئة.

ب- قدرت الخسائر التراكمية في إجمالي نشاط النقل والتخزين بحوالي (124) مليار ريال، بمتوسط يقدر بحوالي (13.7) مليار ريال سنويًا، ويُولد القطاع الخاص خلال الفترة (2014-2022) حوالي (95%) من القيمة المضافة لنشاط النقل والتخزين، وبذلك بلغت الخسائر التراكمية في نشاط النقل والتخزين الخاص بحوالي (117) مليار ريال، بمتوسط يقدر بحوالي (13) مليار ريال سنويًا، وبمتوسط سنوي سالب يقدر بحوالي (-6.8%)، أي ما نسبته (95.3%) من إجمالي خسائر نشاط النقل والتخزين.

ج- قدرت الخسائر التراكمية في إجمالي نشاط البناء والتشييد بحوالي (103) مليار ريال، بمتوسط يقدر بحوالي (11) مليار ريال سنويًا، ويُولد القطاع الخاص خلال الفترة (2014-2022) حوالي (63.6%) من القيمة المضافة لنشاط البناء والتشييد، وبذلك بلغت الخسائر التراكمية في نشاط البناء والتشييد الخاص حوالي

(32) مليار ريال، بمتوسط يقدر بحوالي (3.5) مليار ريال سنويًا، وبمتوسط سنوي سالب يقدر بحوالي (-6.3%)، أي ما نسبته (63.6%) من إجمالي خسائر نشاط البناء والتشييد.

د- يُولد القطاع الخاص كامل (100%) القيمة المضافة لنشاط العقارات وخدمات الأعمال، وقدرت الخسائر التراكمية في هذا النشاط بحوالي (72) مليار ريال، بمتوسط يقدر بحوالي (7.9) مليار ريال، وبمتوسط سنوي سالب يقدر بحوالي (-5.7%)، أي ما نسبته (100%) من إجمالي خسائر نشاط العقارات وخدمات الأعمال.

هـ- قدرت الخسائر الاقتصادية التراكمية في إجمالي نشاط الاتصالات بحوالي (69) مليار ريال، بمتوسط يقدر بحوالي (7.6) مليار ريال سنويًا، ويُولد القطاع الخاص خلال الفترة (2014-2022) حوالي (58.8%) من القيمة المضافة لنشاط الاتصالات، وبذلك بلغت الخسائر التراكمية في نشاط الاتصالات الخاص بحوالي (44) مليار ريال، بمتوسط يقدر بحوالي (4.9) مليار ريال سنويًا، وبمتوسط سنوي يقدر بحوالي (6.2%)، وبما نسبته (58.8%) من إجمالي خسائر نشاط الاتصالات.

و- قدرت الخسائر الاقتصادية التراكمية في إجمالي نشاط التمويل والتأمين بحوالي (49.9) مليار ريال، بمتوسط يقدر بحوالي (5.5) مليار ريال سنويًا، ويُولد القطاع الخاص خلال الفترة (2014-2022) حوالي (22.9%) من القيمة المضافة لنشاط التمويل والتامين، وبذلك بلغت الخسائر التراكمية في نشاط التمويل والتأمين الخاص بحوالي (12) مليار ريال، بمتوسط يقدر بحوالي (1.4) مليار ريال سنويًا، وبمتوسط سنوي يقدر بحوالي (7.8%)، وبما نسبته (23%) من إجمالي خسائر نشاط التمويل والتامين.

ز- يُولد القطاع الخاص كامل (100%) القيمة المضافة لنشاط المطاعم والفنادق، وقدرت الخسائر التراكمية في إجمالي هذا النشاط بحوالي (19) مليار ريال، بمتوسط يقدر بحوالي (2) مليار ريال سنويًا، أي بواقع (82%)، وبمتوسط سنوي سالب يقدر بحوالي (-9%)، وبما نسبته (100%) من إجمالي خسائر نشاط المطاعم والفنادق.

ح- يُولد القطاع الخاص كامل (100%) القيمة المضافة لنشاط الصيانة والإصلاح، وقدرت الخسائر التراكمية في إجمالي هذا النشاط بحوالي (18) مليار ريال، بمتوسط يقدر بحوالي (2) مليار ريال سنويًا، وبمتوسط سنوي سالب يقدر بحوالي (-6.4%)، وبما نسبته (100%) من إجمالي خسائر نشاط الصيانة والإصلاح.

ط- قدرت الخسائر الاقتصادية التراكمية في إجمالي نشاط الكهرباء والمياه بحوالي (8) مليار ريال، بمتوسط يقدر بحوالي (0.9) مليار ريال سنويًا، ويُولد القطاع الخاص خلال الفترة (2014-2022) حوالي (25%) من القيمة المضافة لنشاط الكهرباء والمياه، وبذلك بلغت الخسائر التراكمية في نشاط الكهرباء والمياه الخاص بحوالي (0.52) مليار ريال، بمتوسط يقدر بحوالي (0.057) مليار ريال سنويًا، وبمتوسط سنوي يقدر بحوالي (0.4%)، وبما نسبته (25%) من إجمالي خسائر نشاط الكهرباء والمياه.

ي- قدرت الخسائر التراكمية في إجمالي نشاط الخدمات الشخصية وخدمات المجتمع بحوالي (12) مليار ريال، بمتوسط يقدر بحوالي (1) مليار ريال سنويًا، ويُولد القطاع الخاص خلال الفترة (2014-2022) حوالي (70.7%) من القيمة المضافة لنشاط الخدمات الشخصية وخدمات المجتمع، وبذلك بلغت الخسائر التراكمية

في نشاط الخدمات الشخصية وخدمات المجتمع الخاص بحوالي (7.8) مليار ريال، بمتوسط يقدر بحوالي (0.9) مليار ريال سنويًا، وبمتوسط سنوي يقدر بحوالي (1%)، وبما نسبته (70.1%) من إجمالي خسائر نشاط الخدمات الشخصية وخدمات المجتمع.

5- حقق القطاع الصناعي -بشقيه الاستخراجي والتحويلي - انكماشًا كبيرًا بسبب توقف الكثير من العمليات الإنتاجية في القطاع الصناعي من جرّاءِ توقف إنتاج النفط والغاز الطبيعي، إضافة إلى عدم وجود الطاقة الكافية (كهرباء، مشتقات نفطية) واللازمة لعملية الإنتاج، فضلًا عن صعوبة حصول القطاع على المواد الخام والمستلزمات الوسيطة اللازمة للعملية الإنتاجية، ثَم تراجع معدل التشغيل للأيدي العاملة في القطاع الصناعي، من جرّاءِ تسريح القطاع الصناعي ما مجموعه (260) ألف فرصة عمل (الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمن، (2022)، فهو يوظف (14.5%) من إجمالي القُوَى العاملة (تقرير منظمة العمل الدولية، 2015، ص32)، وقدرت الخسائر التراكمية في ناتج القطاع الصناعي بحوالي (308) مليار ريال، بمتوسط يقدر بحوالي (34) مليار ريال سنويًا، وبمتوسط سنوي سالب يقدر بحوالي (-10%)، ويُولد القطاع الخاص خلال الفترة (2014-2022) حوالي (57.3%) من القيمة المضافة للقطاع الصناعي، وبذلك بلغ التراجع التراكمي للقطاع الصناعي الخاص بحوالي (44) مليار ريال، بمتوسط يقدر بحوالي (4.8) مليار ريال سنويًا، أي بواقع (-33.4%)، وبمتوسط سنوي سالب يقدر بحوالي (-3.7%)، ومع تغير الأوضاع في اليمن خلال السنوات الماضية فقد تغيرت مساهمة كل من الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية.

أ- قدرت الخسائر التراكمية في نشاط الصناعة الاستخراجية بحوالي (260) مليار ريال، بمتوسط يقدر بحوالي (29) مليار ريال سنويًا، ويُولد القطاع الخاص خلال الفترة (2014-2022) حوالي (5%) من القيمة المضافة لنشاط الصناعة الاستخراجية، وبذلك بلغت الخسائر الاقتصادية التراكمية في نشاط الصناعة الاستخراجية الخاصة حوالي (4) مليار ريال، بمتوسط يقدر بحوالي (0.4) مليار ريال سنويًا، وبمتوسط سنوي سالب يقدر بحوالي (-10%).

ب- قدرت الخسائر التراكمية في نشاط الصناعة التحويلية بحوالي (48) مليار ريال، بمتوسط يقدر بحوالي (5) مليار ريال سنويًا، وبمتوسط سنوي سالب يقدر بحوالي (-3%)، ويُولد القطاع الخاص خلال الفترة (2014-2022) حوالي (81.8%) من القيمة المضافة لنشاط الصناعة التحويلية، وبذلك بلغت الخسائر التراكمية في نشاط الصناعة التحويلية الخاصة حوالي (40) مليار ريال، بمتوسط يقدر بحوالي (4) مليار ريال سنويًا، وبمتوسط سنوي سالب يقدر بحوالي (-3%).

6- يُولد القطاع الخاص كامل القيمة المضافة للقطاع الزراعي، وقدرت الخسائر التراكمية لهذا القطاع بحوالي (207) مليار ريال، بمتوسط يقدر بحوالي (23) مليار ريال سنويًا، وبمتوسط سنوي سالب يقدر بحوالي (-6.9%)، كما بلغ التراجع التراكمي القطاع السمكي بحوالي (41) مليار ريال، بمتوسط يقدر بحوالي (4.6) مليار ريال سنويًا، وبمتوسط سنوي سالب يقدر بحوالي (-7%).

7- شهدت ما يزيد عن (32%) من المنشآت الخاصة توقف متقطع لعملياتها وبشكل مستمر، وما لا يقل عن (35%) من الشركات اليمنية أغلقت أبوابها، نتيجة العقبات الأمنية والقيود المالية وزيادة تكلفة عناصر الإنتاج، وانخفاض الطلب المحلي على السلع (الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمن، 2023، 23-54).

8- انخفضت مبيعات الشركات التجارية بنسبة تزيد عن (80%)، كما تشهد (86%) من منشآت الأعمال الصغيرة تراجع مبيعاتها، وتواجه (61%) من الشركات عائق الوصول للموردين المحليين، ونحو (54%) من الشركات تجد صعوبة في عملية الاستيراد (الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمن، مرجع سابق، 23-54).

المحور الثاني: دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي للجمهورية اليمنية خلال الفترة (1990-2022)

لقياس دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي سيتم الوقوف على تطور ناتجه، وقياس إسهاماته في النشاط الاقتصادي:

أولًا: تطور ناتج القطاع الخاص في الجمهورية اليمنية خلال الفترة (1990-2022)

1-التطور الزمني لناتج القطاع الخاص في الجمهورية اليمنية خلال الفترة (1990-2022): نتيجة لتدهور الوضع الاقتصادي خلال الفترة (1990-1995)، عمدت الحكومة اليمنية في مارس (1995) إلى تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي كان له دورًا كبيرًا في تنمية القطاع الخاص، وخلال الفترة (1990-2022) انحصر ناتج ذلك القطاع بين الحد الأدنى الذي قدر بحوالي (527) مليار ريال عام (1990)، والحد الأقصى الذي قدر بحوالي (1780) مليار ريال عام (2010)، وبمتوسط عام بلغ حوالي (1026) مليار ريال خلال الفترة (1990-2022)، وبانحراف معياري يُقدر بحوالي (392) مليار ريال، ما يُشير إلى اختلاف مستويات ذلك الإنفاق بين سنوات الفترة المعنية، هذا وبلغ متوسط نمو ناتج ذلك القطاع حوالي (1.8%)، ما يتضح معه عدم نمو ناتج القطاع الخاص بنفس معدل نمو السكان والبالغ (3%).

1026	Mean
1253	Range
527	Minimum
1780	Maximum
392	Std. Deviation

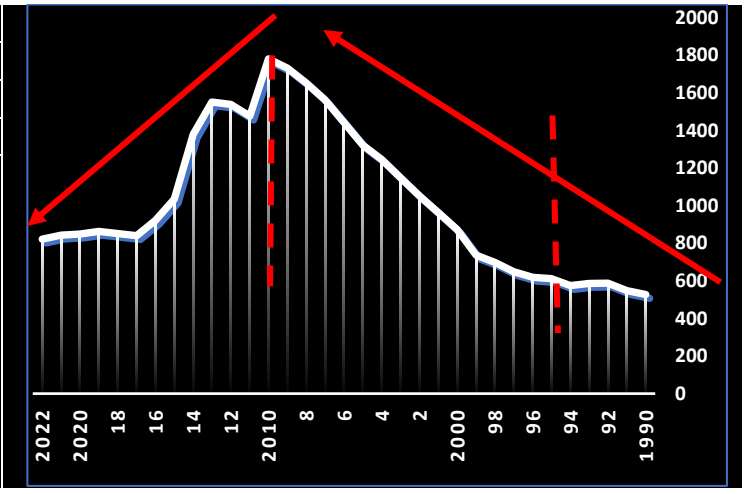

شكل (1) تطور ناتج القطاع الخاص في الجمهورية اليمنية خلال الفترة (1990-2022)

المصدر: جمعت من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي.

يتضح من الشكل (1) أن ناتج القطاع الخاص اتسم بالتزايد خلال الفترة (1990-2010)، ثم بالتراجع خلال الفترة (2011-2022)، فخلال الفترة (1990-2010) بلغ معدل نمو ناتج ذلك القطاع حوالي (5%) في المتوسط، ونتيجة لتدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية لليمن خلال الفترة (2011-2022) فقد تراجع معدل نمو ناتج ذلك القطاع ليحقق معدل نمو سالب بلغ في المتوسط قرابة (-6.4%).

جدول (1)

الاتجاه الزمني العام لتطور ناتج القطاع الخاص في الجمهورية اليمنية خلال الفترة (1990-2022)

الصورة	المعادلة	T- test	R^2	F-test
الخطية	Yt = 730.1 + 17.4 Xt	2.652	0.185	7.043
نصف اللوغاريتمية	LnYt =6.52 +0.020 LnXt	3.312	0.261	10.971
معامل عدم الاستقرار	Yt =23.6 + 0.335 Xt	1.362	0.056	1.854

المصدر: جمعت من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، "كتاب الإحصاء السنوي".

يتضح من جدول (1) أفضلية الصورة نصف اللوغاريتمية على الصورة الخطية في تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور ناتج القطاع الخاص(*)، بحيث أخذ اتجاهًا عامًا متزايدًا معنويًا إحصائيًا بلغ حوالي (22%)، كما تُشير قيمة معامل التحديد إلى أن حوالي (26%) من التغيرات التي تحدث في ناتج القطاع الخاص يُمكن أن ترجع إلى عوامل تُظهر أثر الزمن، وأن (74%) من التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى لم يتم قياسها في النموذج، كما يظهر الجدول السابق عدم معنوية معادلة الاتجاه الزمني العام لمعامل عدم الاستقرار الاقتصادي لناتج القطاع الخاص في الجمهورية اليمنية، ويتبين من دراسة مؤشر معامل عدم الاستقرار الاقتصادي لتطور ناتج القطاع الخاص خلال الفترة (1990-2022) إن أكثر الأعوام استقرارًا هي: (2000)، (2001)، (2002)، ويعود السبب في ذلك إلى تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث قدر معامل عدم الاستقرار(*) لها: (5)، (3)، (10) على التوالي، في حين قدر متوسط معامل عدم الاستقرار لمتوسط الفترة بحوالي (29).

2-أهمية ناتج القطاع الخاص بالنسبة إلى الناتج المحلي الحقيقي في الجمهورية اليمنية خلال الفترة (1990-2022): هنا يمكن الوقوف على أهمية ناتج القطاع الخاص بالنسبة إلى كلٍ من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وناتج القطاعات غير النفطية، وناتج مجموع الصناعات (ناتج القطاع الخاص + ناتج القطاع العام)، وكذلك التطور الزمني لتلك الأهمية خلال فترة الدراسة.

(*) الاتجاه الزمني العام لمتغير ما هو تطور قيم ذلك المتغير عبر الزمن، وتتمثل معادلة الاتجاه الزمني العام في الصورة الخطية (Yt = a + b*T)، والأثر الحدي عبارة عن معامل الانحدار، وفي الصورة نصف اللوغاريتمية تُصبح معادلة الاتجاه (LnYt= a + b*T)، والأثر الحدي عبارة عن معامل الانحدار مضروب في متوسط المتغير التابع.

(*) معامل عدم الاستقرار عبارة عن الانحراف النسبي في القيمة الفعلية للمتغير (Y) والقيمة التقديرية ($\hat{Y}$) ونسبته إلى القيمة التقديرية؛ أي $100^* \frac{|Y-\hat{Y}|}{Y}$، ويستخدم هذا المعامل في قياس ثبات واستقرار قيم المتغير موضع الدراسة.

أ- أهمية ناتج القطاع الخاص بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1990-2022)

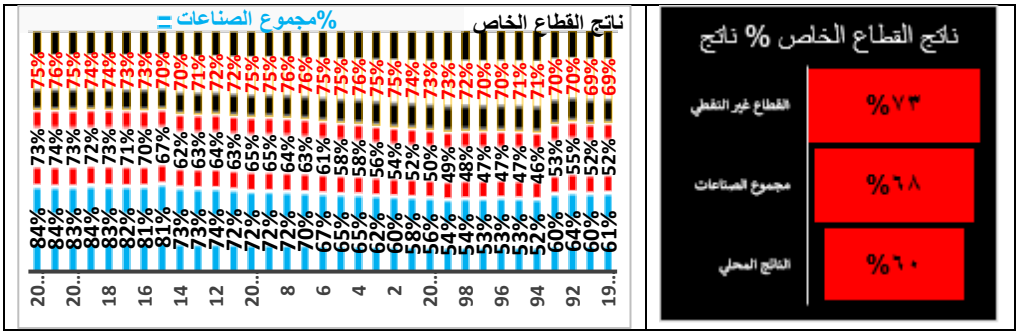

شكل (2) تطور الأهمية النسبية لناتج القطاع الخاص في الجمهورية اليمنية خلال الفترة (1990-2022)

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي.

حدث ارتفاع في متوسط مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من قرابة (55.5%) خلال الفتر(1990-2013)، إلى حوالي (70.6%) خلال الفترة (2014-2022)، ليحقق القطاع الخاص بتلك قفزة كبيرة في أهمية مساهمته النسبية للناتج المحلي الحقيقي تقدر بحوالي (15%)، وفي حقيقة الأمر لا يرجع هذا الارتفاع إلى زيادة القيمة المضافة للقطاع الخاص خلال الفترة (2014-2022)، وإنما يعود السبب وراء ذلك إلى انخفاض متوسط الناتج المحلي الحقيقي من حوالي (1871) مليار ريال خلال الفترة (1990-2013) إلى حوالي (1339) مليار ريال في المتوسط خلال الفترة (2014-2022)، وهذا الانخفاض في الناتج يرجع في المقام الأول إلى تراجع متوسط انتاج النفط الخام والغاز الطبيعي من حوالي (400 مليار ريال خلال الفترة (1990-2014)، إلى حوالي (35) مليار ريال في المتوسط خلال الفترة (2015-2022).

انحصرت الأهمية النسبية لناتج القطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بين الحد الأدنى الذي قدر بحوالي (46%) عام (1993)، والحد الأقصى الذي قدر بحوالي (74%) عام (2021)، بمتوسط عام بلغ نحو (59.8%) خلال الفترة (1990-2022)، ما يتضح معه انخفاض أهمية ناتج القطاع الخاص بالنسبة للناتج المحلي الحقيقي، ويتبين من دراسة مؤشر معامل عدم الاستقرار الاقتصادي لتطور أهمية ناتج القطاع الخاص بالنسبة للناتج الحقيقي خلال الفترة (1990-2022) إن كافة أعوام فترة الدراسة استقرت فيما عدا السنوات: (1990، (1991)، (1992)، وتلك نتيجة التحديات التي واكبت تلك السنوات التي من أهمها: قيام الوحدة اليمنية عام (1990) بالرغم من تباين الأهمية النسبية لناتج القطاع الخاص بين الشطرين، بالإضافة إلى أزمة الخليج الثانية وما أفرزته من تداعيات سياسية واقتصادية سلبية على اليمن، وبذلك قدر معامل عدم الاستقرار لها: (14)، (12)، (16) على التوالي، في حين قدر متوسط معامل عدم الاستقرار لمتوسط الفترة بحوالي (5).

جدول (2)

الاتجاه الزمني العام لتطور الأهمية النسبية لناتج القطاع الخاص لكلٍ من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وناتج القطاعات غير النفطية في الجمهورية اليمنية خلال الفترة (1990–2022)

المتغير	الصورة	المعادلة	T- test	R2	F-test
الأهمية إلى الناتج المحلي الحقيقي	الخطية	Yt = 44.833+ 0.869 Xt	13.938	0.862	194.28
	نصف اللوغاريتمية	LnYt = 3.829 + 0.015 Xt	13.061	0.846	170.59
الأهمية إلى ناتج القطاعات غير النفطية	الخطية	Yt = 70.799 + 0.122 Xt	3.309	0.261	10.951
	نصف اللوغاريتمية	LnYt = 4.260 + 0.002Xt	3.333	0.263	11.106

المصدر: جمعت من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي.

ويتضح من جدول (2) أفضلية الصورة الخطية على الصورة نصف اللوغاريتمية في تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور الأهمية النسبية لناتج القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الحقيقي، بحيث أخذت اتجاهًا عامًا متزايدًا معنويًا إحصائيًا بلغ حوالي (1.97%)، بمتوسط معدل نمو تقدر بحوالي (1.1%) خلال الفترة (1990–2022)، كما تُشير قيمة معامل التحديد إلى أن حوالي (86%) من التغيرات التي تحدث في تلك الأهمية يُمكن أن ترجع إلى عوامل تُظهر أثر الزمن، وأن (14%) من التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى لم يتم قياسها في النموذج، وهذا الأمر يظهر ضعف أهمية مساهمة ذلك القطاع في الناتج المحلي الحقيقي.

ب– أهمية ناتج القطاع الخاص بالنسبة لناتج القطاعات غير النفطية خلال الفترة (1990–2022):

انحصرت الأهمية النسبية لناتج القطاع الخاص إلى إجمالي ناتج القطاعات غير النفطية بين الحد الأدنى الذي قدر بحوالي (68.7%) عام (1991)، والحد الأقصى الذي قدر بحوالي (67.1%) عام (2007)، بمتوسط عام بلغ نحو (73%)، ما يتضح معه ارتفاع أهمية ناتج القطاع الخاص بالنسبة لناتج القطاعات غير النفطية، ويتبين من دراسة مؤشر معامل عدم الاستقرار الاقتصادي لتطور أهمية ناتج القطاع الخاص بالنسبة للناتج الحقيقي خلا الفترة (1990–2022) إن كافة أعوام فترة الدراسة استقرت حيث قدر متوسط معامل عدم الاستقرار لمتوسط الفترة بحوالي (2).

ويتضح من جدول (2) أفضلية الصورة نصف اللوغاريتمية على الصورة الخطية في تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور الأهمية النسبية لناتج القطاع الخاص إلى ناتج القطاعات غير النفطية، وأخذت اتجاهًا عامًا متزايدًا معنويًا إحصائيًا بلغ حوالي (1.22%)، بمتوسط معدل نمو سنوي تقدر بحوالي (0.27%) خلال الفترة (1990–2022)، كما تُشير قيمة معامل التحديد إلى أن حوالي (26%) من التغيرات التي تحدث في تلك الأهمية يُمكن أن ترجع إلى عوامل تُظهر أثر الزمن، وأن (74%) من التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى لم يتم قياسها في النموذج، وهذا الأمر يظهر أهمية مساهمة القطاع الخاص في ناتج القطاعات غير النفطية.

ج– أهمية ناتج القطاع الخاص بالنسبة لناتج مجموع الصناعات في الجمهورية اليمنية خلال الفترة (1990–2022): حدث ارتفاع في متوسط مساهمة القطاع الخاص في ناتج مجموع الصناعات من قرابة (63%) خلال الفترة (1990–2013)، إلى حوالي (82%) خلال الفترة (2014–2022)، ليحقق القطاع

الخاص بتلك قفزة كبيرة في أهمية مساهمته بالنسبة لناتج مجموع الصناعات تقدر بحوالي (19%)، ويعود السبب وراء ذلك إلى انخفاض ناتج مجموع الصناعات من متوسط (1650) مليار للفترة (1990-2013) إلى متوسط (1541) مليار ريال للفترة (2014-2022)، القطاع العام من متوسط (589) مليار ريال للفترة (1990-2013)، إلى متوسط (221) مليار ريال للفترة (2014-2022)، وهذا الانخفاض الكبير في ناتج القطاع العام يرجع في المقام الأول إلى الحرب والأحداث السياسية التي مرت بها اليمن خلال الفترة (2014-2022)، انخفاض انتاج النفط الخام والغاز الطبيعي من متوسط (400) مليار للفترة (1990-2013)، إلى متوسط (35) مليار للفترة (2014-2022).

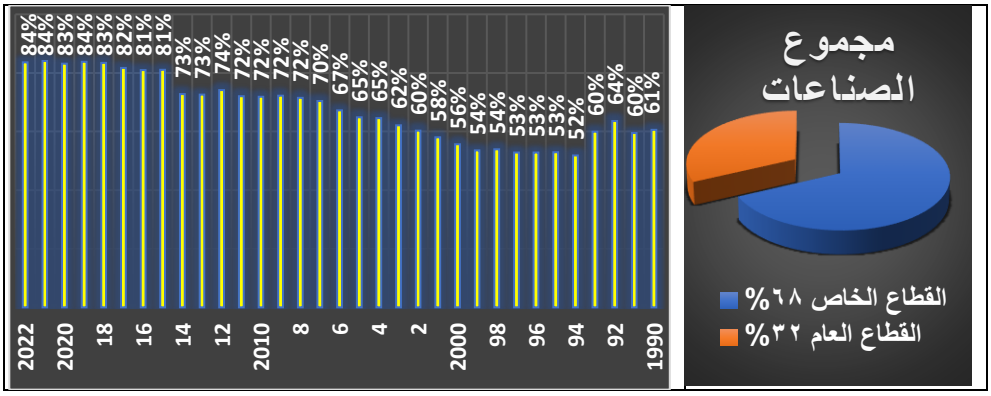

شكل (3) تطور الأهمية النسبية لناتج القطاع الخاص إلى مجموع الصناعات في الجمهورية اليمنية للفترة (1990-2022)

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي.

انحصرت الأهمية النسبية لناتج القطاع الخاص إلى ناتج مجموع الصناعات (ناتج القطاع الخاص+ ناتج القطاع العام) بين الحد الأدنى الذي قدر بحوالي (51.8%) عام (1994)، والحد الأقصى الذي قدر بحوالي (84.1%) عام (2021)، بمتوسط عام بلغ نحو(67.9%)، ما يتضح معه ارتفاع أهمية ناتج القطاع الخاص بالنسبة لناتج مجموع الصناعات، ويتبين من دراسة مؤشر معامل عدم الاستقرار الاقتصادي لتطور الأهمية النسبية لناتج ذلك القطاع إلى ناتج مجموع الصناعات خلال الفترة (1990-2022) إن كافة أعوام فترة الدراسة استقرت فيما عدا السنوات: (1990، (1991)، (1992)، (1999)، حيث قدر معامل عدم الاستقرار لها: (19)، (15)، (20، (11) على التوالي، في حين قدر متوسط معامل عدم الاستقرار لمتوسط الفترة بحوالي (5).

جدول (3)

الاتجاه الزمني العام لتطور الأهمية النسبية لناتج القطاع الخاص لمجموع الصناعات في الجمهورية اليمنية للفترة (1990-2022)

الصورة	المعادلة	T- test	R2	F-test
الخطية	Yt =50.237 + 1.032 Xt	12.897	0.843	166.333
نصف اللوغاريتمية	LnYt = 3.946 + 0.015Xt	12.042	0.824	145.005

المصدر: جمعت من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي.

ويتضح من الجدول (3) أفضلية الصورة الخطية على الصورة نصف اللوغاريتمية في تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور الأهمية النسبية لناتج القطاع الخاص إلى ناتج مجموع الصناعات، بحيث أخذت اتجاهًا عامًا متزايدًا معنويًا إحصائيًا بلغ حوالي (1.03%)، بمتوسط معدل نمو تقدر بحوالي (1.08%) خلال الفترة (1990-2022)، كما تُشير قيمة معامل التحديد إلى أن حوالي (84%) من التغيرات التي تحدث في تلك الأهمية يُمكن أن ترجع إلى عوامل تُظهر أثر الزمن، وأن (14%) من التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى لم يتم قياسها في النموذج، وهذا الأمر يظهر ضعف أهمية مساهمة ذلك القطاع إلى ناتج مجموع الصناعات.

3- الأهمية النسبية للقطاع الخاص على مستوى القطاعات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية للفترة (1990-2022): يستلزم ذلك الوقوف على تحليل حصة وإسهامات القطاع الخاص في القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية المتمثلة بكلٍ من: القطاع الزراعي، والقطاع الصناعي، والقطاع الخدمي، ويُعد القطاع الزراعي بأنه القطاع الاقتصادي الأول الذي يساهم القطاع الخاص بتوليد كامل (100%) قيمته المضافة خلال الفترة (1990-2022)، يليه القطاع الخدمي بحوالي (82%)، وأخيرًا القطاع الصناعي بحوالي (28%)، وفي المقابل فقد تباينت مساهمة القطاعات الاقتصادية في تحقيق القيمة المضافة للقطاع الخاص خلال الفترة (1990-2022)، وتلك نتيجة اعتماد مساهمة القطاع على حجم القطاع في الاقتصاد، وبذلك فقد أحتل القطاع الخدمي المرتبة الأولى بإسهاماته في توليد ناتج القطاع الخاص لتشكل حوالي (65.6%)، يليه القطاع الزراعي بقرابة (25.7%)، ثم القطاع الصناعي بنحو (8.7%)، [انظر الشكل (4)].

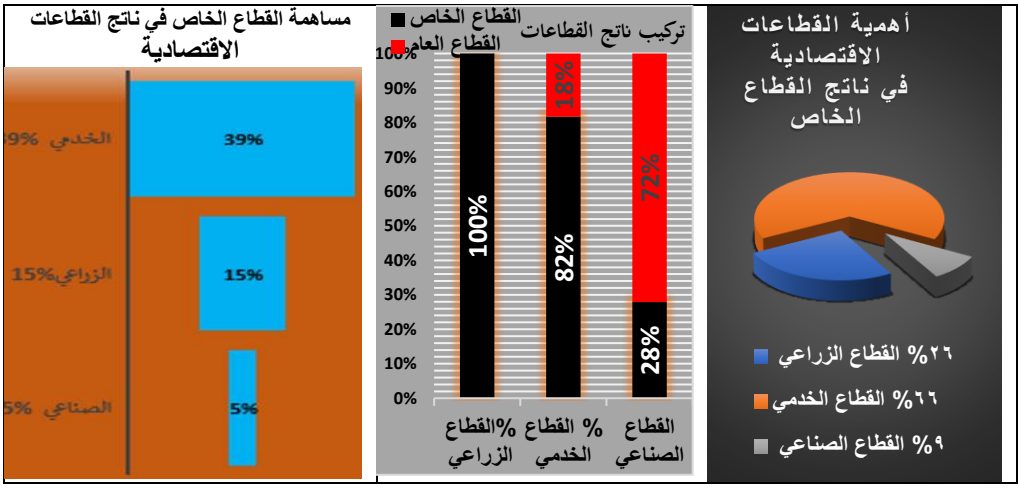

شكل (4) التوزيع النسبي لإسهامات القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي على مستوى القطاعات للفترة (1990-2022)

المصدر: جمعت من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي.

جدول (4)

الاتجاه الزمني العام لتطور ناتج القطاع الخاص على مستوى القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (1990–2022)

المتغير	الصورة	المعادلة	R2	T- test	F-test
القطاع الزراعي	الخطية	Yt = 182.36+ 4.2 Xt	0.281	3.480	12.112
	نصف اللوغاريتمية	LnYt = 5.195+ 0.018 Xt	0.354	4.121	16.986
القطاع الصناعي	الخطية	Yt = 63.123+ 1.248 Xt	0.330	3.905	15.250
	نصف اللوغاريتمية	LnYt = 4.142 + 0.016Xt	0.385	4.405	19.401
القطاع الخدمي	الخطية	Yt =484.78 + 11.98 Xt	0.145	2.291	5.249
	نصف اللوغاريتمية	LnYt =6.062 + 0.022Xt	0.228	3.026	9.159

المصدر: جمعت من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي.

– أهمية القطاع الخاص في توليد القيم المضافة للقطاع الخدمي في الجمهورية اليمنية للفترة (1990–2022): تظل القطاعات الخدمية أهم القطاعات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، فهي تساهم بحوالي (48%) من القيمة المضافة للناتج المحلي الحقيقي، وحوالي (54%) من القيمة المضافة لمجموع الصناعات في اليمن، وحوالي (66%) من القيمة المضافة للقطاع الخاص، كما يُساهم القطاع الخاص في تُوليد ما يقارب (82%) من القيمة المضافة للقطاعات الخدمية، بحيث انحصرت القيمة المضافة للنشاطات الخدمية الخاصة بين الحد الأدنى الذي قدر بحوالي (302) مليار ريال عام (1990)، والحد الأقصى الذي قدر عام (2010) بحوالي (1272) مليار ريال، وبمتوسط سنوي بلغ (688) مليار ريال خلال الفترة (1990–2022)، ويتبين من دراسة مؤشر معامل عدم الاستقرار لناتج القطاعات الخدمية الخاصة إن أكثر الأعوام استقرارًا هي: (2000)، (2001)، حيث قدر معامل عدم الاستقرار لها: (4)، (7) على التوالي في حين قدر متوسط معامل عدم الاستقرار لمتوسط الفترة بحوالي (36).

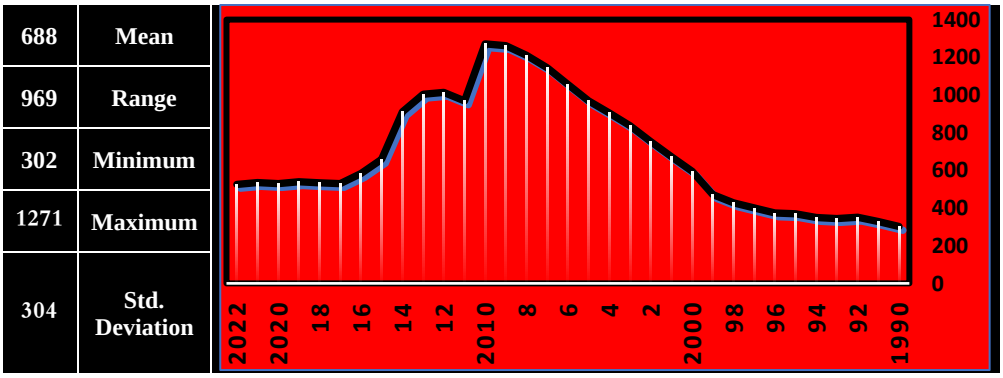

شكل (5) تطور القيمة المضافة للقطاعات الخدمية الخاصة في الجمهورية اليمنية خلال الفترة (1990–2022)

المصدر: جمعت من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي.

ويتضح من تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور ناتج القطاعات الخدمية الخاصة أفضلية الصورة نصف اللوغاريتمية على الصورة الخطية، فقد أخذ ذلك الناتج اتجاهًا عامًا متزايدًا معنويًا إحصائيًا يقدر بحوالي (0.02%)، وتُشير قيمة معامل التحديد إلى أن حوالي (35%) من التغيرات التي تحدث في القيمة المضافة للقطاع الخدمي الخاص ترجع إلى عوامل تُظهر أثر الزمن، هذا وبلغ متوسط نمو ناتج ذلك القطاع حوالي (2.3%)، ما يتضح معه ضعف نمو ناتج القطاعات الخدمية الخاصة في اليمن.

تتكون قطاعات الإنتاج الخدمي من الأنشطة المتمثلة بكلٍ من تجارة الجملة والتجزئة، والبناء والتشييد، والنقل والتخزين، والمطاعم والفنادق، والصيانة، والإصلاح، والمياه والكهرباء، والاتصالات، والخدمات العقارية، وخدمات الأعمال، والتمويل والتامين، والخدمات الشخصية وخدمات المجتمع، وتتصدر تجارة الجملة/التجزئة قطاعات الخدمات الخاصة بمتوسط مساهمة نسبية تبلغ (31%)، يليه النقل والتخزين بنحو (24%)، يليه العقارات وخدمات الأعمال بنحو (15%).

– أهمية القطاع الخاص في توليد القيم المضافة للقطاع الزراعي في الجمهورية اليمنية للفترة (1990–2022): يُولد القطاع الخاص كامل القيمة المضافة للقطاع الزراعي، ويحتل القطاع الزراعي المرتبة الثانية بعد القطاع الخدمي بمساهمته في توليد ناتج القطاع الخاص، ويُعد القطاع الزراعي مصدًر رئيسيًا لتوفير الغذاء، وأكثر القطاعات استيعابًا للعمالة؛ ويستوعب حوالي (58%) من إجمالي القُوى العاملة، إضافة لكونه مصدر دخل لأكثر من (70%) من السكان (منصور، 2014، ص195).

انحصر ناتج القطاع الزراعي الخاص بين الحد الأدنى الذي قدر بحوالي (153) مليار ريال عام (1991)، والحد الأقصى الذي قدر بحوالي (424) مليار ريال عام (2013)، وبمتوسط عام بلغ حوالي (257) مليار ريال خلال الفترة (1990–2022)، هذا وبلغ متوسط نمو ناتج ذلك القطاع خلال الفترة المعنية حوالي (1.1%).

ويتبين عند تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور ناتج القطاع الزراعي أفضلية الصورة نصف اللوغاريتمية على الصورة الخطية، بحيث أخذ اتجاهًا عامًا متزايدًا معنويًا إحصائيًا بلغ حوالي (0.018%)، كما تُشير قيمة معامل التحديد إلى أن حوالي (35%) من التغيرات التي تحدث في ذلك الناتج يُمكن أن ترجع إلى عوامل تُظهر أثر الزمن، وأن (65%) من التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى لم يتم قياسها في النموذج، كما يظهر عند تقدير مؤشر معامل عدم الاستقرار الاقتصادي لتطور ناتج القطاع الزراعي خلال الفترة (1990–2022) إن أكثر الأعوام استقرارًا هي: (1998)، (1999)، (2000)، (2001)، (2002)، (2003)، (2004)، (2005)، (2015)، حيث قدر معامل عدم الاستقرار لها: (6)، (10)، (8)، (5)، (5)، (3)، (3)، (5)، (1) على التوالي، في حين بلغ متوسط معامل عدم الاستقرار حوالي (19).

254	Mean
271	Range
153	Minimum
424	Maximum
77	Std. Deviation

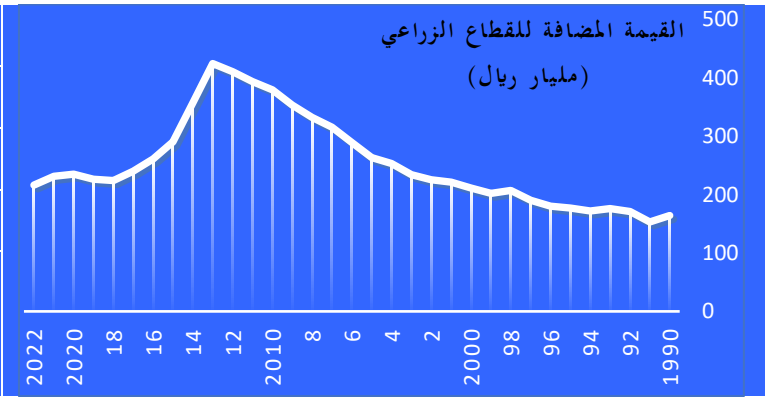

شكل (6) المؤشرات الإحصائية لناتج القطاع الخاص الزراعي في الجمهورية اليمنية خلال الفترة (1990–2022)

المصدر: جمعت من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي.

تتوزع أنشطة القطاع الزراعي بين نشاط الزراعة وتربية الحيوانات ونشاط صيد الأسماك، وتبلغ متوسط الأهمية النسبية من ناتج القطاع الزراعي حوالي (13%) في صيد الأسماك، وحوالي (87%) في الزراعة التي يُشكل منها زراعة القات حوالي (31%).

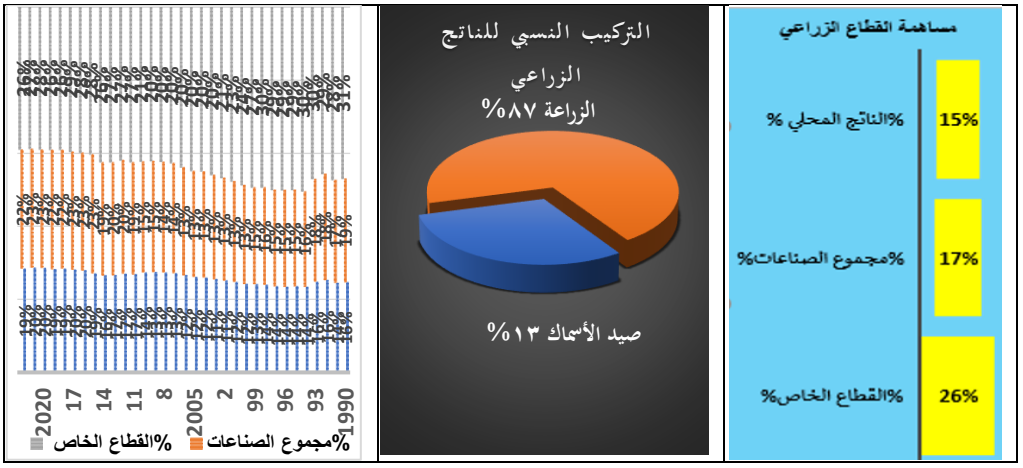

شكل (7) التوزيع النسبي لاسهامات القطاع الخاص في الناتج المحلي الحقيقي على مستوى أنشطة القطاع الزراعي خلال الفترة (1990–2022)

المصدر: جمعت من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي.

على الرغم من أهمية القطاع الزراعي بالنسبة لكافة الاقتصاديات، إلا أن إسهاماته في الاقتصاد تتسم بالمحدودية خلال الفترة (1990–2022)، التي لم تتجاوز في المتوسط حوالي (15%) من الناتج المحلي الحقيقي، ونحو (17%) من القيمة المضافة لمجموع الصناعات، وقرابة (26%) من القيمة المضافة للقطاع الخاص، ويعود ذلك إلى العديد من الأسباب التي من أهمها:

- الطابع الموسمي للزراعة في اليمن، إضافة إلى ما تعانيه من أزمة في المياه واستنزاف المياه الجوفية نتيجة التوسع في زراعة القات، وتُعد اليمن من أكثر الدول فقرًا في الموارد المائية؛ حيث لا يتعدى نصيب الفرد من الماء العذب نحو (90) مترًا مكعبًا سنويًا، قياسًا بدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (1250) متر مكعب، وبالمتوسط العام الدولي (7500) متر مكعب (البنك الدُولي، 2023).
- تغير التركيب المحصولي؛ حيث قلت المساحة المزروعة بالحبوب والبن والقطن واستبدالها بزراعة الخضر والفواكه والقات.
- عدم الاستغلال الكامل للأراضي القابلة للزراعة، حيث تقدر المساحة الكلية المزروعة فعليًا حوالي (0.7) مليون هكتار(*) من إجمالي المساحة القابلة للزراعة التي تقدر بحوالي (1.1) مليون هكتار (البنك الدُولي، (2023).
- سيطرة الأساليب التقليدية في الزراعة وضعف دخول المكنة على الأساليب المستخدمة (البنك الدُولي، (2006).
- الهجرة الواسعة من الريف إلى خارجها، وأتسام الهجرة بالاستيطان الدائم وقد ترتب على ذلك أن معظم المشتغلين بالزراعة هم من النساء والأطفال والمسنين مما انعكس على حجم الإنتاج الزراعي (عامر، 2000، ص7).

- أهمية القطاع الخاص في توليد القيم المضافة للقطاع الصناعي في الجمهورية اليمنية للفترة (1990-2022): يُعد القطاع الصناعي أهم القطاعات الإنتاجية القادرة على تحقيق النمو الاقتصادي، ويحتل الصدارة في أولويات التنمية الاقتصادية، كونه يمثل ركيزة أساسية لتوسيع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، فضلًا عن دوره الهام في زيادة الدخل وخلق فرص العمل والحد من البطالة، إضافًة إلى دوره الكبير في زيادة الصادرات ثَم تحسين الموقف الخارجي للاقتصاد.

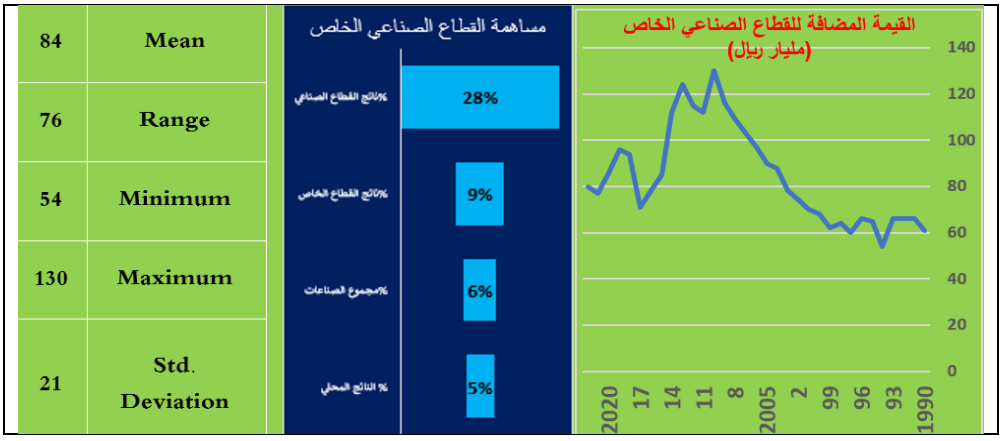

شكل (8) المؤشرات الإحصائية لناتج القطاع الخاص الصناعي في الجمهورية اليمنية خلال الفترة (1990-2022)

المصدر: جمعت من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي.

يظل القطاع الصناعي الخاص في الجمهورية اليمنية أقل القطاعات إسهامًا في النشاط الاقتصادي، حيث بلغ متوسط إسهاماته حوالي (28%) من القيمة المضافة لإجمالي ناتج القطاع الصناعي، وقرابة (9%) من القيمة

(*) الهكتار = (10000 متر مربع (أي عشرة كيلو متر مربع).

المضافة للقطاع الخاص، ونحو (6%) من القيمة المضافة لمجموع الصناعات، وما يعادل (5%) من القيمة المضافة للناتج المحلي الحقيقي، وقد انحصر ناتج القطاع الصناعي الخاص بين الحد الأدنى الذي قدر بحوالي (61) مليار ريال عام (1990) والحد الأقصى الذي قدر بحوالي (130) مليار ريال عام (2010، وبمتوسط عام بلغ حوالي (84) مليار ريال خلال الفترة (1990–2022)، هذا وبلغ نمو ناتج ذلك القطاع حوالي (1.5%) في المتوسط خلال الفترة المعنية، الأمر الذى يتضح معه أن القطاع الصناعي الخاص يحقق أقل معدلات النمو بين القطاعات الرئيسية المكونة للقطاع الخاص في اليمن.

ويتبين عند تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور ناتج القطاع الصناعي الخاص أفضلية الصورة نصف اللوغاريتمية على الصورة الخطية، حيث أخذ اتجاهًا عامًا متزايدًا معنويًا إحصائيًا بلغ حوالي (0.01%)، كما تُشير قيمة معامل التحديد إلى أن حوالي (39%) من التغيرات التي تحدث في ذلك الناتج يُمكن أن ترجع إلى عوامل تُظهر أثر الزمن، كما يظهر في قياس مؤشر معامل عدم الاستقرار الاقتصادي لناتج القطاع الصناعي الخاص إن أكثر الأعوام استقرارًا هي: (1990)، (1991)، (1992)، (1993)، (1995)، (1996)، (2001)، (2002)، (2003)، (2004)، (2018)، (2019)، حيث قدر معامل عدم الاستقرار لها: (5)، (1)، (1)، (3)، (8)، (8)، (7)، (3)، (8)، (8)، (5)، (5) على التوالي، في حين بلغ متوسط معامل عدم الاستقرار حوالي (16)، وتتكون القطاع الصناعي من النشاط الاستخراجي، والنشاط التحويلي، وتتركز إسهامات القطاع الخاص في النشاط التحويلي، بينما إسهاماته في النشاط الاستخراجي متدنية جدًا، وذلك لمنع القطاع الخاص بالاستثمار في نشاط استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي الذي يستحوذ على النشاط الاستخراجي.

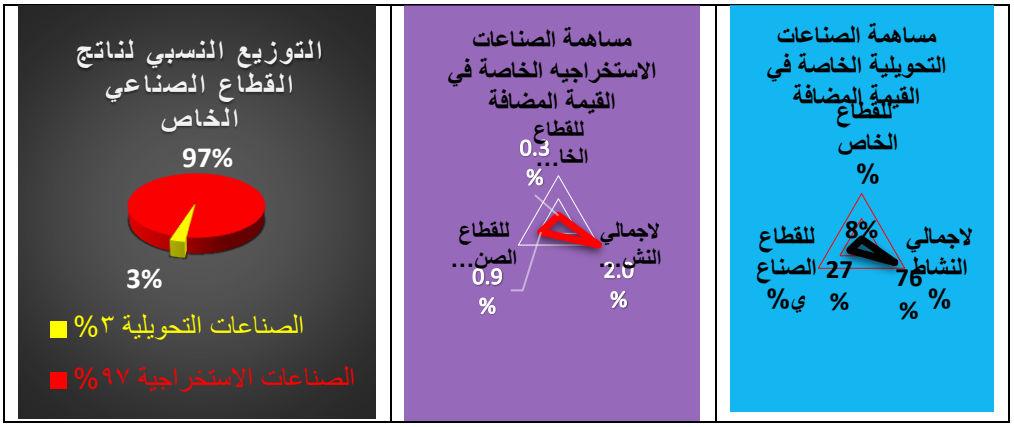

شكل (9) مساهمة القطاعات الاقتصادية في القيمة المضافة للقطاع الخاص خلال الفترة (1990–2022)

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، أعداد متفرقة.

ويغلب على النشاط التحويلي في الجمهورية اليمنية الطابع التقليدي وعدم الأخذ بالأساليب التقنية المتطورة، ويتميز تركيبها الهيكلي باستئثار صناعات السلع الاستهلاكية على النصيب الأكبر، التي تُشكل حوالي (55%) من الصناعات التحويلية؛ فضلًا عن الصناعات الكيماوية –كصناعة المنتجات البلاستيكية والمنظفات والصابون

والطلاء والطباعة ودباغة الجلود – والصناعات الإنشائية كصناعة الأسمنت والأحجار والسيراميك والطوب الحراري، وصناعات أخرى مثل صناعة الأثاث والمنتجات الخشبية والألومنيوم (نشرة وزارة الصناعة، 2005، ص104)، ويتضح عند استعراض القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجمهورية اليمنية إن الإسهامات السنوية التي يقدمها القطاع الخاص في نشاط الصناعات التحويلية (81) مليار ريال في المتوسط خلال الفترة (1990-2022) أي ما نسبته (8%) من القيمة المضافة للقطاع الخاص أي ما يعادل (97%) من إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي الخاص، ونحو (76%) من إجمالي القيمة المضافة لنشاط الصناعات التحويلية.

وعلى الرغم من امتلاك الجمهورية اليمنية ثروة كبيرة من النفط والغاز الطبيعي والخامات المعدنية مثل الحديد والنحاس والنيكل والزنك والذهب والفضة والزجاج والحجر الجيري... الخ، فقد قدر الاحتياطي المؤكد من النفط حوالي (7.5) مليار برميل، ونحو (16.9) تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي (وزارة التخطيط والتعاون الدُولي، 2005، ص59)، إلا أنه يتبين عند استعراض القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجمهورية اليمنية إن الإسهامات التي يقدمها القطاع الخاص في نشاط الصناعات الاستخراجية تتسم بالتواضع الكبير، حيث لم تتجاوز متوسطها السنوي حوالي (3.1) مليار ريال خلال الفترة (1990-2022)، أي ما نسبته (0.27%) من القيمة المضافة للقطاع الخاص، وخلال فترة الدراسة أسهمت الصناعات الاستخراجية الخاصة بحوالي (3%) من إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي الخاص، وقرابة (2%) من إجمالي القيمة المضافة لنشاط الصناعات الاستخراجية.

ثانيًا: إسهامات القطاع الخاص في صادرات الجمهورية اليمنية خلال الفترة (1990-2022):

يُعد حجم وهيكل الصادرات مؤشرًا هامًا يُظهر القدرات التنافسية والتصديرية للبلد، وتُشكل صادرات القطاع الخاص اليمني مستويات متدنية مقارنة بالدول النامية الأخرى، فخلال الفترة (1990-2022) انحصرت صادرات القطاع الخاص بين الحد الأدنى الذي قدر بحوالي (10) مليار ريال عام (1991)، والحد الأقصى الذي قدر بحوالي (798) مليار ريال عام (2010)، وبمتوسط عام بلغ حوالي (199) مليار ريال خلال الفترة (1990-2022).

يتبين من تحليل ودراسة صادرات الجمهورية اليمنية تدني إسهامات القطاع الخاص في إجمالي الصادرات خلال الفترة (1990-2022)، ويرجع ذلك إلى تدني إنتاجية القطاع الخاص وانحصارها في تلبية احتياجات السوق المحلية، فقد بلغ متوسط الأهمية النسبية لصادرات القطاع الخاص حوالي (15%) إلى إجمالي الناتج المحلي، وقرابة (32%) إلى إجمالي الصادرات، وقرابة (69%) إلى إجمالي الواردات، وعلى الرغم من التحسن في إسهامات صادرات القطاع الخاص كنسبة إلى إجمالي الصادرات خلال الفترة (2015-2020)، إلا أن ذلك يرجع إلى تراجع الحصة النسبية لصادرات الوقود (النفط والغاز) (الشيباني، مرجع سابق، 313-316).

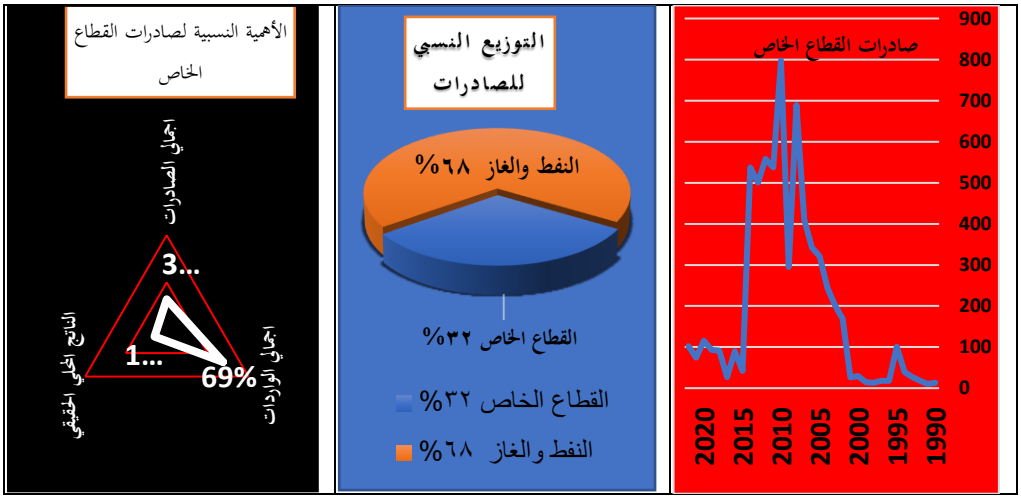

شكل (10) إسهامات القطاع الخاص في صادرات الجمهورية اليمنية خلال الفترة (1990–2022)

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، أعداد متفرقة.

إن اعتماد الاقتصاد اليمني على إنتاج وتصدير النفط والغاز الطبيعي، يجعل الاقتصاد أكثر تعرضًا لخطر تقلبات الأسعار العالمية للنفط، ويتضح من تركيب الناتج المحلي أن قطاع الوقود يُعد أكثر القطاعات الاقتصادية إسهامًا في الناتج المحلي، وصادرات الوقود تُشكل النسبة الأكبر في إجمالي الصادرات بنحو (68%) في المتوسط خلال الفترة (1990–2021)، أما الصادرات غير النفطية فتتكون من منتجات محدودة وأولية، وزراعية أو ذات قيمة مضافة متدنية.

جدول (5)

الاتجاه الزمني العام لتطور صادرات القطاع الخاص في الجمهورية اليمنية خلال الفترة (1990–2022)

الصورة	المعادلة	R2	T- test	F-test
الخطية	Yt = 71.831 + 7.488 Xt	0.103	1.891	3.576
نصف اللوغاريتمية	LnYt =3.274+ 0.073 Xt	0.264	3.334	11.119

المصدر: جمعت من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، أعداد متفرقة.

يتضح من تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور صادرات القطاع الخاص، أفضلية الصورة نصف اللوغاريتمية على الصورة الخطية، بحيث أخذت اتجاهًا عامًا متزايدًا معنويًا إحصائيًا بلغ حوالي (0.07%)، كما تُشير قيمة معامل التحديد إلى أن حوالي (26%) من التغيرات التي تحدث في صادرات القطاع الخاص ترجع إلى عوامل تُظهر أثر الزمن، كما يظهر مؤشر معامل عدم الاستقرار الاقتصادي لصادرات القطاع الخاص إن أكثر الأعوام استقرارًا هي (2002)، حيث قدر معامل عدم الاستقرار لها نحو (0)، في حين بلغ متوسط معامل عدم الاستقرار حوالي (83) خلال الفترة (1990–2022).

ثالثًا: إسهامات القطاع الخاص في التشغيل في الجمهورية اليمنية خلال الفترة (1990–2022): ظل القطاع الخاص يُمثل المشغل الرئيس للأيدي العاملة في الجمهورية اليمنية؛ حيث تُشير البيانات الخاصة بتوزيع المشتغلين في الاقتصاد اليمني خلال الفترة (1991–2022) إلى أن القطاع الخاص يستوعب في المتوسط حوالي (82%) من إجمالي عدد المشتغلين في اليمن، أي ما يعادل نحو (71%) من إجمالي القوة العاملة، أما إسهامات القطاعين العام والمختلط فقد تمثلت بباقي النسبة والبالغة حوالي (18%) في المتوسط خلال الفترة (1991–2022).

جدول (6)

إسهامات القطاع الخاص في التشغيل للاقتصاد اليمني خلال الفترة (1991–2022)

المتغير/ متوسط الفترة	1995–1991	2000–1996	2010–2001	2014–2011	2022–2015
متوسط القوة العاملة (مليون عامل)	3.3	3.99	4.85	5.73	5.96
متوسط المشتغلين (مليون عامل)	2.98	3.56	4.25	4.96	4.89
متوسط البطالة مليون عامل	0.3	0.43	0.60	0.77	1.08
متوسط المشتغلين في القطاع العام (مليون عامل)	0.46	0.54	0.87	0.96	0.99
متوسط المشتغلين في القطاع الخاص (مليون عامل)	2.52	3.02	3.38	4.00	3.90

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البنك الدُولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، (2023)، وبيانات الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، أعداد متفرقة.

وعلى الرغم من كبر إسهامات القطاع الخاص في مجال التشغيل، فإن ذلك الدور لا يزل صغيرًا مقارنة بدول العالم حيث يتيح القطاع الخاص أكثر من (95%) (لخضر، 2010، ص83) من فرص العمل، وهذا يُظهر حجم الصعوبات التي تحد من قدرة القطاع الخاص على توفير المزيد من فرص العمل.

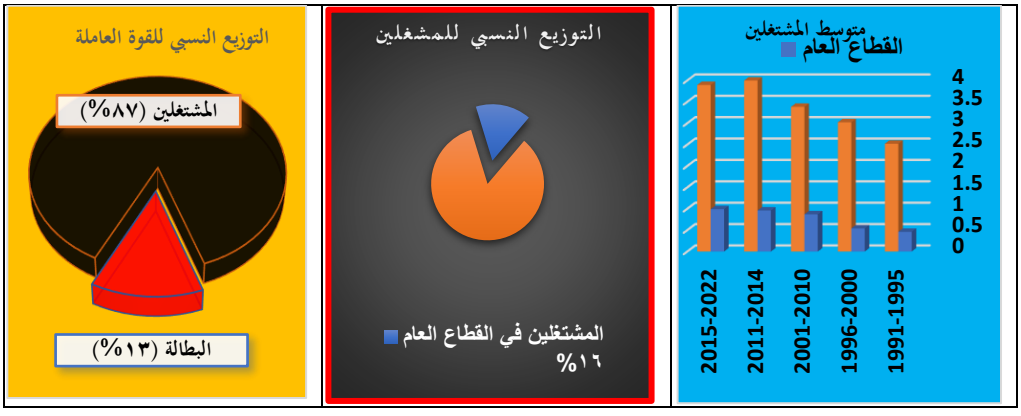

شكل (11) تطور مساهمة القطاع الخاص في التشغيل في الجمهورية اليمنية خلال الفترة (1991–2022)

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، أعداد متفرقة.

المحور الثالث: التحليل القياسي لأثر الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية للفترة (1990–2022)

في هذه الدراسة تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لاختبار وتحليل أثر الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية باستخدام أسلوب الاقتصاد القياسي للوصول إلى النتائج بمجموعة من الخطوات هي:

- تحديد النموذج المستخدم.
- اختبار سكون متغيرات النموذج.
- تحديد رتبة متغيرات النموذج.
- اختبارات التشخيصية للنموذج.
- اختبار التكامل المشترك.
- تقدير معلمات النموذج المقدر.

– تحديد النموذج المستخدم:

يُعد تحديد وتوصيف النموذج الخطوة الأولى في التحليل القياسي، ولغرض قياس وتحليل أثر الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادي في الجمهورية اليمنية خلال الفترة (1990–2022) استخدمنا النموذج القياسي التالي:

$$\mathbf{RGDP_t = a_t + PI_t - ER_t - IR_t + e_t} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث إن:

at، et: تعبران عن الحد الثابت والخطأ العشوائي على التوالي.

RGDPt: يُعبر عن – المتغير التابع – معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (*)، وقد تم حسابه من الجهاز المركزي للإحصاء وإحصائيات قاعدة بيانات البنك الدُولي.

PI: تُعبر عن الاستثمار الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وقد تم حسابه من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، وتكون إشارته موجبة حسب النظرية الاقتصادية.

ER: تُعبر عن سعر الصرف الحقيقي، وتم حسابه من إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء.

ولما كان الدولار الأمريكي عملة احتياط دُولي، فضلًا عن ارتباط الاقتصاد اليمني بالعائدات البترولية، تم الاعتماد على المعدل المتوسط لأسعار صرف الريال اليمني مقومًا بالدولار الأمريكي، وحسب النظرية الاقتصادية تكون إشارته سالبة.

IR: تُعبر عن معدلات التضخم الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك، وتم حسابه من بيانات البنك المركزي اليمني، وتكون إشارته سالبة حسب منطق النظرية الاقتصادية.

– اختبار جذر الوحدة لاستقرار السلاسل الزمنية Unit Root Test of Stationary:

وتهدف اختبارات الاستقرار إلى فحص الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة، كما تُستخدم في تحديد رتبة تكامل السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات، وهذا الأمر يُعد في غاية الأهمية؛ حيث يتم بموجبه اختيار الطريقة

(*) يتم استخدام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من أجل استبعاد أثر التضخم الذي يظهر في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

الأنسب للتحليل، فإذا تبين أن جميع متغيرات النموذج متكاملة من الدرجة صفر أي استقرت في المستوى، فانه يُمكن تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وفي المقابل، وعند وجود متغيرات غير مستقرة في المستوى فإن إجراء التقدير وفقًا لأسلوب (OLS) يؤدي إلى نتائج غير موثوق بها ولا يُمكن الاعتماد عليها (Granger & Newbold, 1997, pp1045-1066)، وهنا يُمكن استخدام أسلوب التكامل المشترك.

وعلى الرغم من تعدد الاختبارات المستخدمة في اختبار خاصية السكون، فإن اختبار فيلبس – بيرون (p-p) Phillips-perron، يُعد أكثر استخدامًا في التطبيقات العملية، نتيجًة لدقة نتائجه، كما يتمتع بقدرات أفضل مقارنة بالاختبارات الأخرى لاسيما عندما يكون حجم العينة صغيرًا، ويوضح الجدول التالي نتائج تطبيق هذا الاختبار لمستويات المتغيرات المستخدمة في الدراسة (ناصور، عبد القادر، 2014، ص282).

ويتضح من جدول (7) أن السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات النموذج تُعد متكاملة في الفرق الاول I(1) مع فرض عدم وجود قاطع ومتجه زمني بمستوى معنوية (5%)، ولا توجد متغيرات متكاملة من الرتبة الثانية أو أكثر، ومن ثم يُمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (ARDL) (Vita, Endresenb & Huntc, 2006, pp 3447–3463).

جدول (7)

اختبار Phillips-perron(p-p) في المستوى (Level) وفي الفرق الأول (First Difference)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		At Level			
		RGDP	PI	IR	ER
With Constant	t-Statistic	-2.8289	-0.8240	-2.8903	4.0570
	Prob.	0.0658 *	0.7981 n0	0.0580 *	1.0000 n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.5055	-2.6406	-2.8435	1.8943
	Prob.	0.0563 *	0.2664 n0	0.1936 n0	1.0000 n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.8685	-0.8410	-1.1089	4.4296
	Prob.	0.0056 ***	0.3435 n0	0.2368 n0	1.0000 n0
		At First Difference			
		d(RGDP)	d(PI)	d(IR)	d(ER)
With Constant	t-Statistic	-14.1617	-6.1875	-7.8435	-2.7116
	Prob.	0.0000 ***	0.0000 ***	0.0000 ***	0.0839 *
With Constant & Trend	t-Statistic	-14.2777	-6.0923	-8.8737	-3.4101
	Prob.	0.0000 ***	0.0001 ***	0.0000 ***	0.0689 *
Without Constant & Trend	t-Statistic	-11.8298	-6.1351	-8.0116	-2.2267
	Prob.	0.0000 ***	0.0000 ***	0.0000 ***	0.0272 **

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on AIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: حسبت بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EViews 10.

– تحديد رتبة متغيرات نموذج الدراسة:

يتمثل تحديد رتبة النموذج في اختيار فترة الإبطاء المثلي للفروق الأولي لقيم متغيرات النموذج في المعادلة (1)، وذلك نظرًا لحساسية التوزيع الإحصائي لاختبارات التكامل المشترك تجاه التأخر الزمني.

جدول (8)

اختبارات فترة ابطاء نموذج الدراسة

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-507.4619	NA	2.45e+10	35.27324	35.46183	35.33230
1	-424.8048	136.8118	2.50e+08	30.67619	31.61916*	30.97152
2	-404.8175	27.56872*	2.04e+08	30.40121	32.09854	30.93279
3	-384.3819	22.54966	1.82e+08*	30.09530*	32.54700	30.86314*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: حسبت بالاعتماد – على البرنامج الإحصائي EViews 10.

يتضح من جدول (8) إن فترة الإبطاء الملائمة لمتغيرات الدراسة هي ثلاث فترات (Lag=3) كونها معنوية عند غالبية المعايير الإحصائية (FPE)، (AIC)، (H-Q) (الزهرة، وشومان، 2013، ص92).

– الاختبارات التشخيصية لنموذج الدراسة:

تهدف هذه الاختبارات إلى التأكد من جودة واستقرار النموذج المستخدم وسلامته من المشاكل القياسية وذلك قبل اعتماد نتائج التقدير، ويتم ذلك بإجراء بعض الاختبارات كالتالي:

أ– دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية Correlogram of Residuals: وتُستخدم دالة Correlogram للكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء في حالة وجود متغيرات تابعة بفترات إبطاء ضمن المتغيرات المستقلة، وتظهر نتائج الاختبار (Correlogram) في جدول (9) عدم وجود ارتباط ذاتي وجزئي بين بواقي النموذج؛ حيث إن جميع الأعمدة داخل مجال الثقة، ويؤكد تلك قيمة الاحتمالية Prob التي ظلت أكبر من المستوى (5%).

جدول (9)

الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية ***Correlogram of Residuals***

Date: 09/25/24 Time: 22:44
Sample: 1991 2022
Included observations: 29
Q-statistic probabilities adjusted for 1 dynamic regressor

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	-0.065	-0.065	0.1351	0.713
		2	-0.041	-0.046	0.1916	0.909
		3	-0.076	-0.082	0.3920	0.942
		4	-0.111	-0.125	0.8345	0.934
		5	-0.118	-0.147	1.3534	0.929
		6	-0.131	-0.182	2.0200	0.918
		7	-0.048	-0.130	2.1146	0.953
		8	0.178	0.100	3.4710	0.901
		9	-0.009	-0.060	3.4750	0.942
		10	0.056	-0.006	3.6218	0.963
		11	-0.117	-0.168	4.3074	0.960
		12	-0.010	-0.063	4.3123	0.977

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: تم إجراء الاختبار باستخدام البرنامج الإحصائي EViews 10.

ب– اختبار مضروب لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي (LM): ويستخدم للكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء في حالة وجود متغيرات تابعة بفترات إبطاء ضمن المتغيرات المستقلة، كما يأخذ بعين الاعتبار الخصائص العامة للارتباط الذاتي للبواقي.

جدول (10)

اختبار (Breusch-Godfrey)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.136169	Prob. F(2,19)	0.8735
Obs*R-squared	0.409800	Prob. Chi-Square(2)	0.8147

المصدر: تم إجراء الاختبار باستخدام البرنامج الإحصائي EViews 10.

تشير إحصائية (F) لاختبار LM في جدول (10) إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي للبواقي، وتؤكد ذلك قيمة Prob. F التي بلغت (0.9) وهي أكبر من (5%).

ج– اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-Bera.

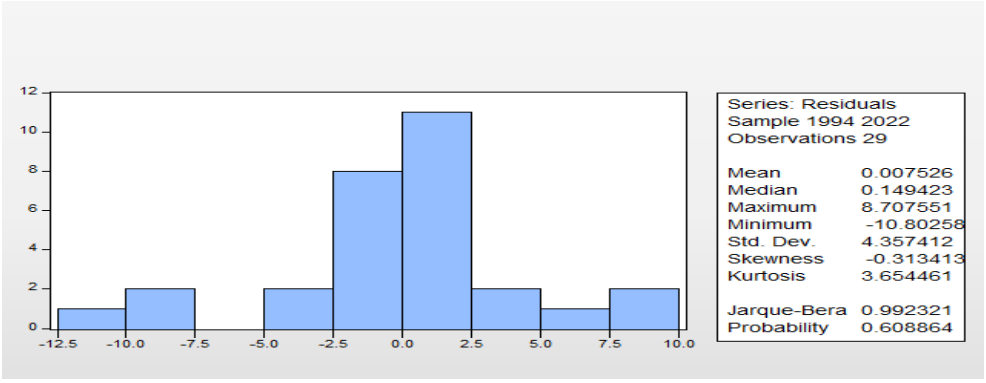

شكل (12) التوزيع الطبيعي لحد الخطاء العشوائي Jarque-Bera

المصدر: تم إجراء الاختبار باستخدام البرنامج الإحصائي EViews 10.

يتضح من نتائج الشكل (12) أن البواقي في النموذج المستخدم تتوزع توزيع طبيعي، كما تؤكد تلك القيمة الاحتمالية Probability البالغة (0.61) وهي أكبر من مستوى المعنوية (5%).

د– اختبار عدم ثبات التباين.

جدول (10)

اختبار آرش (ARCH-Test)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.150794	Prob. F(1,26)	0.7009
Obs*R-squared	0.161457	Prob. Chi-Square(1)	0.6878

المصدر: تم إجراء الاختبار باستخدام البرنامج الإحصائي EViews 10.

يتضح من الجدول (11) أن النموذج المستخدم لا يعاني من اختلاف تباين حد الخطأ، حيث إن إحصائية (ARCH) أصغر من القيمة الجدولية لإحصائية ($\chi 2$) بمستوى معنوية (5%)، كما تؤكد تلك القيمة الاحتمالية Prob.F البالغة (0.70) وهي أكبر من مستوى المعنوية (5%).

هـ- اختبار الازدواج الخطي Multicollinearity: توجد مشكلة الازدواج الخطي في حالة إذا كانت قيمة معامل الارتباط بين متغيرين مستقلين داخل معادلة ما أكبر من (85%) (Ruth, 2005)، ولاختبار مشكلة الازدواج الخطي تم تقدير معامل الارتباط بين كل متغيرين مستقلين من المتغيرات المستقلة للنموذج المستخدم، كما في الجدول التالي:

جدول (12)

مصفوفة معاملات الارتباط لمتغيرات النموذج

Correlation				
	RGDP	PI	IR	ER
RGDP	1.000000	0.650443	-0.166769	-0.192384
PI	0.650443	1.000000	-0.309915	-0.596295
IR	-0.166769	-0.309915	1.000000	0.255655
ER	-0.192384	-0.596295	0.255655	1.000000

المصدر: تم إجراء الاختبار باستخدام البرنامج الإحصائي EViews 10.

ويتضح من النتائج في جدول (12) أن قيمة معامل الارتباط بين كل متغيرين مستقلين تؤكد عدم وجود مشكلة ازدواج خطي في متغيرات النموذج المقدر.

و- اختبار استقرار النموذج Stability Test: للتأكد من خلو بيانات النموذج من أي تغيرات هيكلية فيها اختبار النموذج وفقًا لاختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares).

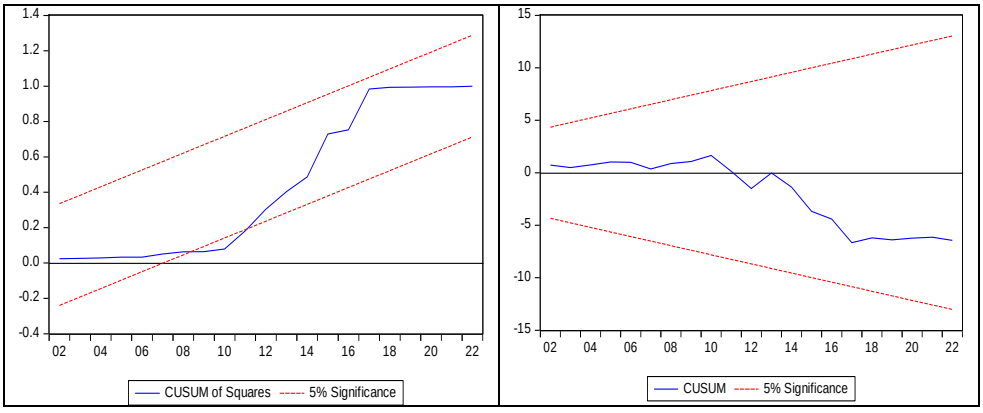

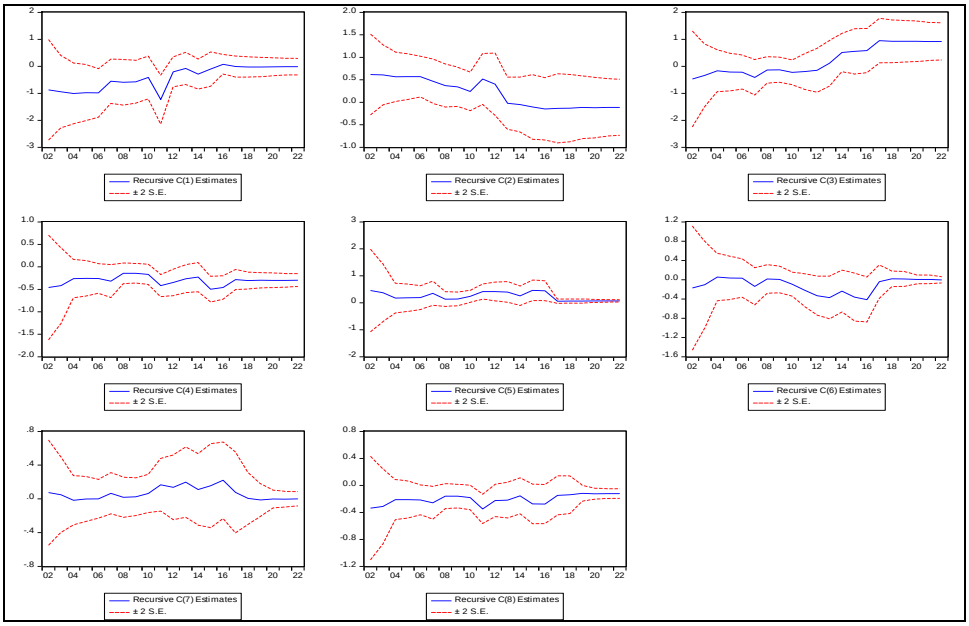

شكل (13) اختبارات استقرار النموذج Stability Test

المصدر: تم إجراء الاختبار باستخدام البرنامج الإحصائي EViews 10.

يتضح من شكل (13) أنه يوجد استقرار في بيانات النموذج المستخدم عند حدود معنوية (5%)؛ حيث تُعبر الاختبارات عن وسط خطّي داخل حدود المنطقة الحرجة.

– اختبار التكامل المشترك:

جدول (13)

اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود Bound Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	8.667314	10%	2.72	3.77
k	3	5%	3.23	4.35
		2.5%	3.69	4.89
		1%	4.29	5.61
Actual Sample Size	29		Finite Sample: n=35	
		10%	2.958	4.1
		5%	3.615	4.913
		1%	5.198	6.845
			Finite Sample: n=30	
		10%	3.008	4.15
		5%	3.71	5.018
		1%	5.333	7.063

t-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-5.705417	10%	-2.57	-3.46
		5%	-2.86	-3.78
		2.5%	-3.13	-4.05
		1%	-3.43	-4.37

المصدر: تم إجراء الاختبار باستخدام البرنامج الإحصائي EViews 10.

تُؤكد نتائج اختبار (Bounds Test) في جدول (13) عن وجود عَلاقة التكامل المشترك (عَلاقة توازنية طويلة الأجل) بين متغيرات الدراسة؛ حيث بلغت الاحصائيتين إحصائية (F) و(T) لاختبار (Bounds) نحو (8.6) و(5.7) على التوالي وهذه القيمة تُعد أكبر من قيم الحد العلوي للقيم الحرجة المناظرة والمحسوبة من قبل Pesaran عند مستوى الدلالة (1%) والبالغة (4.8) و(3.9)، بناءً على ذلك يتم قبول الفرض البديل القائل بوجود عَلاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، وهذه النتيجة تساعدنا على الانتقال للمرحلة الثانية وهي تقدير معلمات النموذج في الأجلين القصير والطويل Long and short Run.

– تقدير معلمات النموذج:

بعد اختبار العَلاقة التوازنية طويلة الأجل (التكامل المشترك) للنموذج المستخدم، تأتي مرحلة تقدير معاملات النموذج المستخدم في الأجل الطويل ثم الأجل القصير.

أ– معلمات النموذج في الأجل الطويل

جدول (14)

مقدرات الأجل الطويل المتغير التابع (RGDP)

Levels Equation
Case 1: No Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PI	0.793516	0.105455	7.524694	0.0000
IR	-0.292596	0.065375	-4.475679	0.0002
ER	-0.054174	0.009569	-5.661573	0.0000

EC = RGDP - (0.7935*PI -0.2926*IR -0.0542*ER)

المصدر: تم إجراء الاختبار باستخدام البرنامج الإحصائي EViews 10.

يتضح من تقدير نموذج الأجل الطويل في جدول (14) النتائج التالية:

1– ظهرت جميع معلمات النموذج المقدرة بالإشارات المتوقعة والمتوافقة مع منطق النظرية الاقتصادية، بمعنوي(1%).

2– أظهرت نتائج نموذج الأجل الطويل وجود توافق من حيث طبيعة أثر الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية مع منطق النظرية الاقتصادية ونتائج الكثير من الدراسات القياسية في دول نامية أخرى –دراسة (Smith, Johnson, 2022)، ودراسة (الزهراني، 2024)، ودراسة (Williams, 2024)، ودراسة (Muyambiri, 2025)، فزيادة حجم الاستثمار الخاص اليمني بنسبة (0.01) تؤدي إلى نمو الناتج المحلي الحقيقي بنسبة (0.79) تقريبًا.

3– يؤثر سعر الصرف تأثير سلبي معنوي على التنمية الاقتصادية في الأجل الطويل عند معنوية (5%)، وهذه العَلاقة العكسية تتفق مع النظرية الاقتصادية، فزيادة سعر الصرف بنسبة (0.01) تؤدي إلى انخفاض معدل الناتج المحلي الحقيقي بنسبة (0.054).

4- كما أظهرت نتائج النموذج وجود تأثير سلبي معنوي لمعدلات التضخم على التنمية الاقتصادية في الأجل الطويل عند مستوى معنوية (5%)، وتتفق هذه النتيجة من حيث طبيعة العَلاقة العكسية مع منطق النظرية الاقتصادية، فزيادة معدل التضخم بنسبة (0.01) تؤدي إلى انخفاض معدل الناتج المحلي الحقيقي بنسبة (0.29) تقريبًا.

ب- معلمات النموذج في الأجل القصير نموذج تصحيح الخطأ

جدول (15)

مقدرات الأجل القصير المتغير التابع (RGDP)

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(RGDP)
Selected Model: ARDL(1, 1, 0, 3)
Case 1: No Constant and No Trend
Date: 09/25/24 Time: 22:48
Sample: 1991 2022
Included observations: 29

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RGDP(-1)*	-1.014494	0.152105	-6.669697	0.0000
PI(-1)	0.805017	0.139548	5.768734	0.0000
IR**	-0.296837	0.071364	-4.159465	0.0004
ER(-1)	-0.054960	0.010899	-5.042554	0.0001
D(PI)	-0.112741	0.311917	-0.361444	0.7214
D(ER)	0.070890	0.020764	3.414016	0.0026
D(ER(-1))	0.122504	0.029012	4.222557	0.0004
D(ER(-2))	0.122868	0.035171	3.493499	0.0022

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

المصدر: تم إجراء الاختبار باستخدام البرنامج الإحصائي EViews 10.

يتضح من تقدير نموذج الأجل القصير النتائج التالية:

1- وجدت الدراسة عند مستوى معنوية (1%) أن حد تصحيح الخطأ (ECM) ظهر بإشارة سالبة (-1.01)، وهذا يؤكد صحة العَلاقة التوازنية طويلة الأجل للنموذج المستخدم في الدراسة، وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة في النموذج وتقيس المعلمة سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، فالاختلال في الناتج المحلي يُعدل نحو التوازن في كل فترة زمنية بنسبة من اختلال التوازن المتبقي في الفترة السابقة (t-1) بنسبة قدرها (100%).

2- أظهرت نتائج الأجل القصير عدم وجود توافق مع منطق النظرية الاقتصادية في طبيعة العَلاقة بين الاستثمار الخاص والتنمية الاقتصادية، وهذا يعود إلى غياب الاستقرار السياسي والأمني في الجمهورية اليمنية، وضعف البنية التحتية، وضعف التكامل بين القطاعين العام والخاص، إضافة إلى أن غالبية استثمارات القطاع الخاص تتجه نحو الأنشطة التجارية والخدمية سريعة الربح ومنخفضة المخاطر بدلًا من القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة)، ولكن طبيعة عَلاقة هذين المتغيرين في حال التأخر الزمني لفترة سابقة (t-1) تتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث إن زيادة الإنفاق الاستثماري الخاص في الفترة السابقة (t-1) بنسبة (0.01) تؤدي إلى نمو الناتج المحلي الحقيقي بنسبة (0.81) تقريبًا، وهذا يُشير إلى أن الأثر الإيجابي للإنفاق الاستثماري الخاص لا يظهر في نفس العام فقط وإنما يمتد أثره إلى العام اللاحق.

3- وجود توافق معنوي مع منطق النظرية الاقتصادية في طبيعة العَلاقة العكسية بين معدلات التضخم والتنمية الاقتصادية عند مستوى معنوية (5%)، فزيادة معدل التضخم بنسبة (0.01) تؤدي إلى انخفاض معدل الناتج المحلي الحقيقي بنسبة (0.29) تقريبًا، كما أظهرت النتائج أن أثر التضخم على الناتج المحلي لا تمتد إلى الأعوام اللاحقة، وهذا منطقي مع طبيعة العَلاقة بين التضخم والناتج المحلي، فاثر التضخم يتحقق في ذات العام فقط.

4- عدم وجود معنوية اقتصادية لطبيعة العَلاقة بين سعر الصرف والتنمية الاقتصادية في الأجل القصير، أما طبيعة تلك العَلاقة في حال التأخر الزمني للفترة السابقة (t-1) فهي تتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث إن زيادة سعر الصرف في نفس العام بنسبة (0.01) تؤدي إلى انخفاض معدل الناتج المحلي الحقيقي في العام التالي بنسبة (0.03) تقريبًا، وهذا يُشير إلى أن الأثر السلبي لسعر الصرف على التنمية الاقتصادية لا يظهر في نفس العام وإنما يمتد أثره إلى العام اللاحق.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج الهامة تمثل أبرزها:

1- وجود عَلاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل للنموذج المستخدم وفق منهج الحدود Bound Test، كما جاء معامل تصحيح الخطأ سالبًا ومعنويًا عند مستوى دلالة (1%).

2- تؤثر استثمارات القطاع الخاص تأثيرًا إيجابيًا ومعنويًا عند مستوى الدلالة (5%) على التنمية الاقتصادية.

3- يؤثر سعر الصرف تأثيرًا سلبيًا ومعنويًا على التنمية الاقتصادية في الأجل الطويل، ويمتد أثره السلبي إلى العام اللاحق.

4- تؤثر معدلات التضخم تأثيرًا سلبيًا ومعنويًا على التنمية الاقتصادية في الأجلين الطويل والقصير.

توصيات الدراسة:

توصي الدراسة بالآتي:

1- يجب على راسمي السياسات ومتخذي القرارات بالسعي الجاد لتحقيق التنمية الاقتصادية وتنمية استثمارات القطاع الخاص، وإيقاف تدهور قيمة الريال اليمني، وكبح معدلات التضخم في الاقتصاد.

2- تشجيع وتنمية الاستثمار الخاص في مختلف القطاعات الاقتصادية، وخصوصًا في القطاع الصناعي.

3- توفير بيئة استثماري ملائمة تساعد على تنمية استثمارات القطاع الخاص بصورة دائمة ومستدامة، وهذا يتطلب في المقام الأول معالجة التحديات والصعوبات التي تواجهها منشأة القطاع الخاص، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، والحد من ارتفاع الأسعار، والعمل على إيقاف تدهور العملة اليمنية بتثبيت أسعار الصرف عند مستوى معين.

4- السعي الجاد في إبراز الفرص الاستثمارية الناجحة في اليمن، وعقد الندوات والمؤتمرات الدولية التي من شانها أن تبرز حجم تلك الفرص وأهميتها.

المصادر والمراجع:

الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمن. (2002)، "*مؤشر أداء القطاع الصناعي في اليمن في ظل الصراع والحرب*". صنعاء.

الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمن. (2023). "*التجارة الخارجية وتعزيز تنافسية صادرات القطاع الخاص اليمني*".

الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا. (2000). "*استعراض وتقييم التقدم الذي أحرزته الجمهورية اليمنية في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموًا في التسعينات*". نيويورك، 31 – 33.

البنك الدُولي. (2006). "*النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية: المصادر، العوائق، والإمكانيات*". نتائج أعمال مؤتمر الدائرة المستديرة في اليمن حول النمو والعمل والتطور الاجتماعي، صنعاء، (02006).

البنك الدُولي. (2023). "قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية"، متاح على الموقع:

الزهراني، محمد عبدالله. (2024)، "أثر الاستثمار الخاص في القطاع الصناعي على النمو الاقتصادي في الدول العربية". *مجلة الدراسات الصناعية*، 18(2).

الزهرة، علي عبد الزهرة حسن، وشومان، عبد اللطيف حسن. (2013). "تحليل العَلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال نماذج (ARDL)". *مجلة العلوم الاقتصادية*، 9(34)، تشرين الثاني (2013).

الشيباني، أمين إسماعيل. (2022). "*الاقتصاد اليمني والحرب*". ط1، دار الكتب للطباعة والنشر: صنعاء، اليمن.

الفهيد، نورة بنت سعود. (2024). "التحليل المقارن لأثر الاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي". *مجلة الدراسات الخليجية*، 32(1).

لخضر، عبد الرزاق مولاي. (2010). "العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية". *مجلة الواحات للبحوث والدراسات*، العدد(9).

بودلة، علي، وقريش، محمد. (2023). "أثر التكامل بين الإنفاق الاستثماري العام والخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2004-2021)". *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية*، 15(2)، 45-62.

بوعلامة، فاطمة. (2021). "أثر الاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1990-2019)". *مجلة الدراسات الاقتصادية*، 15(2).

خشني، سهام. (2018). "*أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي: دراسة اقتصادية قياسية لحالة الجزائر*". [رسالة دكتوراه غير منشورة]، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة منتوي، الجزائر.

صندوق النقد الدولي. "تقرير آفاق الاقتصاد العالمي". أكتوبر (2021).

عامر، عبد الكريم. (مايو، 2000). "هجرة العمالة اليمنية والتدريب المهني والفني". *مجلة كلية التجارة والاقتصاد*، جامعة صنعاء.

منصور، فهمي محمد. (2014). "*دور السياسة الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة اليمن*". [أطروحة دكتوراه غير منشورة] في الاقتصاد، جامعة بسكرا، الجزائر، (2014).

منظمة العمل الدولية، والجهاز المركز للإحصاء. "*مسح القُوى العاملة في الجمهورية اليمنية 2013-2014*". (2015).

ناصور، عبد القادر. (2014). "*إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: محاولة تحليل*". رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي. "*الخطة الخمسية الثانية*". الجزء الأول، صنعاء.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي. "*المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن*". اعداد متفرقة.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي. "كتاب الإحصاء السنوي"، الجهاز المركزي للإحصاء. صنعاء، الأعداد (1993، 1994، 1996، 1998، 2000، 2003، 2006، 2008، 2010، 2012، 2013، 2014، 2017، 2021، 2022).

وزارة الصناعة. (2005). "*النشرة السنوية عام 2005*". صنعاء، الجمهورية اليمنية.

http//:data.bankaldawli.org

المراجع الاجنبية:

Belloumi. M. (2014). "The relationship between trade, FDI and economic growth in Tunisia: An application of the autoregressive distributed lag model", Journal of Econometric Syst, 38(2), Tunisia.

De Vita. G, Endresenb. K, Huntc. L. (2006). "An empirical analysis of energy demand in Namibia", Journal of Energy Policy, 34(18), (2006).

Faruque, A, (2021). "Impact of Public and Private Investments on Economic Growth of Developing Countries", PSE Working Papers, Paris school of economics.

Granger. C. J & Newbold. P, (1974). "Spurious Regression in Econometrics", Journal of Econometrics, Vol (26), 1045-1066.

Abdel-Kader, K., & DeLong, J. B. 2023. "Public and Private Investment as Catalysts for Growth in Emerging and Developing Economies", IMF Working Paper No. 2023-215. https://doi.org/10.5089/9798400263268.001.

Muyambiri, B. (2025). South African Private Investment and Economic Growth: Impact of FDI Inflows and Outflows. Economics-Innovative And Economics Research Journal, 13(2), 485-505.

Ruth. R. N, (2005). "The Determinants of Divorce Rates: An Econometric Study", (2005). www.marietta.edu/~khorassj/econ421/divorce.doc.

Smith, J, &, Johnson, M. (2022)."Public vs Private Investment in Developing Economies: A Comparative Analysis". Journal of Development Economics, 45(3).

Williams, N, (2024). "Private Investment and Economic Development: Ensuring Sustainability in the Future (CS-ARDL), Journal of Economics and Finance, 4(2).